

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٩٠٩**

الاثنين، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاساوبون/السيد غوميس روبليدو فردوسكو	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسون
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد لعواني
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيدة غاسري
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيماني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد بهاتاتشاريا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

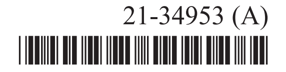
الأسلحة الصغيرة

أثر تحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة (S/2021/892)

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ الموجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2021/966) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.

21-34953 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأسلحة الصغيرة

أثر تحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة (S/2021/892)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأرجنتين، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، السلفادور، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، شيلي، العراق، غواتيمالا، الفلبين، قطر، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، هنغاريا، اليابان، اليونان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين التاليين: السيد روبن غايس، مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح؛ والسيدة ماريا بيا ديفوتو، عضو مجلس إدارة تحديد الأسلحة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة سعادة السيد سيلفيو غونزاتو ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة لايتيسيا كورتوا، المراقبة الدائمة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/892، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية عن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد غايس.

السيد غايس (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أخاطب المجلس، وأود أن أعرب عن خالص امتناني للمكسيك لدعوتها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إلى المشاركة في هذه الجلسة.

(تكلم بالإنكليزية)

إن تحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، عامل حاسم في تقويض السلم والأمن.

وطوال دورة حياة الأسلحة والذخائر – من الإنتاج إلى الاستخدام النهائي أو التدمير النهائي – توجد سياقات وظروف ولحظات تيسر تحويل وجهة الأسلحة إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والمجرمين والجهات الإرهابية الفاعلة، والاتجار بهذه الأسلحة. واستخدام هذه الأسلحة من جانب تلك الكيانات والأفراد يزعزع استقرار المجتمعات ويزيد من تفاقم حالات انعدام الأمن، بما في ذلك عن طريق ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن العنف ضد النساء والأطفال في سياقات مختلفة.

وتشمل الآثار السلبية والجنسانية والمتعلقة بالسن إساءة استخدام الأسلحة والذخائر غير المشروعة – بما في ذلك الوفيات والإصابات والتشريد والأذى النفسي – والآثار الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل، من جملة أمور منها الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وتقديم الخدمات الإنسانية، وحماية المدنيين، والتنمية المستدامة.

والاتجار غير المشروع بالأسلحة مسألة متغيرة ومتعددة الأوجه وغالبا ما تكون محددة السياق. فعندما يتم سد الثغرات والفجوات في أحد المجالات، يتم استغلال أوجه الضعف في مجال آخر. ولذلك تواجه الدول المتأثرة بأنماط العنف المسلح المتكرر تحديات كثيرة في منع تحويل وجهة الأسلحة وإساءة استخدامها.

وتكشف البحوث التي أجريت بشأن ما ييسر تحويل وجهة الأسلحة وكيفية ومكان حدوثه والأطراف المشاركة فيه أهمية وضع

تدابير وطنية منهجية وعملية في مراحل رئيسية من دورة حياة الأسلحة لمنع وكشف ومعالجة تحويل وجهتها والاتجار بها. وأبرز استعراض أجراه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لـ ٢٠٠ حالة تسريب موثقة أهمية اتخاذ إجراءات لمنع وكشف التسريب ليس من المخزونات الوطنية فحسب، بل أيضا من بلد الصنع والتصدير. ويبين إطار المعهد لتحليل تحويل الوجهة أهمية أن تظل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة متيقظة في التصدي لتحويل وجهة الأسلحة والذخائر أو الاتجار بها في مراحل رئيسية من دورة حياتها.

وفي هذا الصدد، من المشجع أن الدول الأعضاء تتخذ بالفعل خطوات هامة وبدأت في مناقشة تحويل الوجهة ومعالجته بطريقة شاملة، كما رأينا، على سبيل المثال، في التقرير الأخير الذي أعده فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بالقرار ٦١/٧٢ والقرار السنوي للجمعية العامة بشأن المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية.

والملكية الوطنية أساسية للتصدي بفعالية لتسريب الأسلحة والاتجار بها؛ ومع ذلك، لن نحقق النجاح بدون التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي. وتحتاج دول كثيرة إلى الدعم وتلتمسه في تحديد المجالات ذات الأولوية وفي ترتيب الخطوات اللازمة لإنشاء وصيانة نظم وطنية لمعالجة العوامل المحركة لديناميات جانب الطلب والعرض المتعلقة بانتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة.

ويقوم المعهد بتطوير وتوفير الأدوات اللازمة لتعزيز الملكية الوطنية لإدارة الأسلحة والذخائر طوال دورة حياتها كلها. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠، قدم المعهد الدعم إلى ١١ دولة في إجراء التقييمات الأساسية لإدارة الأسلحة والذخائر. وتمكن هذه التقييمات الدول من إجراء تقييم شامل ومنهجي لمؤسساتها وسياساتها وعملياتها التنفيذية ذات الصلة من أجل تحديد أين وكيف يمكن معالجة الثغرات وبناء القدرات.

واليوم، يتزايد الاعتراف بإدارة الأسلحة والذخائر كعنصر أساسي في منع نشوب النزاعات واتخاذ إجراءات للتصدي للعنف المسلح. وتتضمن تقارير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة المقدمة إلى مجلس الأمن الآن بانتظام فرعا عن إدارة الأسلحة والذخائر. وينعكس مفهوم إدارة الأسلحة والذخيرة بصورة متزايدة أيضا في القرارات التي اتخذها المجلس بشأن حظر الأسلحة وعمليات السلام.

وفي دراسة أجريت مؤخرا، سلطنا الضوء على عدة طرق تؤدي بها إدارة الأسلحة والذخائر دورا في نظم الأمم المتحدة لحظر الأسلحة، بما في ذلك، أولا، وضع وصياغة معايير لتعديل عمليات حظر الأسلحة وإجراء تقييمات وطنية لقدرات مراقبة الأسلحة والذخائر؛ ثانيا، تعزيز النهج التعاونية والحوار لتعزيز تنفيذ وإنفاذ عمليات حظر الأسلحة؛ ثالثا، فيما يتعلق باستخدام الضمانات المناسبة للرفع التدريجي لعمليات حظر الأسلحة.

وقد خلص بحثنا الداعم للإجراء ٢١ من خطة الأمين العام لنزع السلاح إلى أن عمليات السلام كثيرا ما تجمع المعلومات الهامة اللازمة لدعم تنفيذ حظر الأسلحة وإنفاذه، فضلا عن الجهود المبذولة لتحديد الأسلحة التقليدية على نطاق أوسع، وتتاح لها إمكانية الوصول إليها. بيد أنها لا تدمج بانتظام تدابير تحديد الأسلحة التقليدية في مجموعة أدواتها لمنع نشوب النزاعات وإدارتها. ويطور المعهد أدوات لتحليل المخاطر المتصلة بالأسلحة يمكن أن تساعد عمليات السلام على تحسين إدماج تدابير تحديد الأسلحة التقليدية في جهودها لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وبناء السلام.

وبدأ عدد متزايد من أصحاب المصلحة - داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء - في استخدام نهج أكثر شمولا وتكاملا لإدارة الأسلحة والذخيرة. ويتيح ذلك فرصة مناسبة لإجراء حوار دولي شامل وتشاركي يراعي الفوارق بين الجنسين من أجل اتباع نهج أكثر اتساقا واستراتيجية لتعزيز السياسات والممارسات المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخائر. ومن شأن النهوض بنهج استراتيجي للأمم المتحدة في إدارة الأسلحة والذخائر أن يزيد من تعزيز الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية في جميع أنحاء العالم.

واسمحوا لي، في الختام، أن أؤكد أن المعهد مستعد لمواصلة تقديم البحوث التطبيقية والتطلعية والأفكار الابتكارية والخدمات الاستشارية والمنتديات لإجراء حوار شامل لمعالجة تحويل وجهة الأسلحة والذخائر والاتجار بها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد غايس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديفوتو.

السيدة ديفوتو (*تكلمت بالإسبانية*): بالنيابة عن مجلس إدارة مراقبة الأسلحة، أود أن أعرب عن عميق تقديري لكم، سيدي الرئيس، مارسيلو إبرارد كاساوبون، وزير خارجية المكسيك، ولزملائكم على قيادة هذه المناقشة بشأن قضية أساسية للسلم والأمن الدوليين. وأود أيضا أن أبرز دعم المكسيك القوي للمجتمع المدني وتحالفها معه.

أنشئت مراقبة الأسلحة Control Arms، التي تضم اليوم ١٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، للتأثير على تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. وهذه أول معاهدة عالمية تنظم الاتجار الدولي بالأسلحة، وتدمج القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني كمقاييس لتقييد استخدامها. وتؤدي المعاهدة دورا رائدا في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وتسريبها، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن الأثر المدمر للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها من جانب الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول هو أشد ما يكون في أوساط المجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة بالنزاع، حيث تديم تلك الأسلحة حلقة مفرغة من العنف وانعدام الأمن وتؤجج انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتوترات داخل المجتمعات المحلية والعنف القائم على نوع الجنس والتشريد القسري.

وفي سياقات أخرى، يؤدي الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتحويل وجهتها وإعادة نقلها إلى المستخدمين النهائيين غير المأذون لهم إلى توليد مستويات عالية من العنف المسلح وتغذية الجريمة والإرهاب. ولهذه الأسباب، من مصلحة جميع الدول التي تسعى إلى تعزيز الأمن البشري، وكذلك الأمن والاستقرار على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، أن تبذل كل ما في وسعها لمعالجة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتسريبها.

ولدى الدول صكوك واتفاقات وآليات مختلفة تحت تصرفها لكشف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته ومنعه. ومن بينها معاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ والصك الدولي للتعقب لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها؛ وبروتوكول الأسلحة النارية الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والخلاصة المعيارية لتنفيذ مراقبة الأسلحة الصغيرة؛ والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة. كما أن الصكوك والمبادرات الإقليمية التي تدعم تنظيم الأسلحة الصغيرة، مثل مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠، حيوية أيضا لهذا الجهد. ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، فإن الاعتراف بأوجه التآزر بين تلك الصكوك واتخاذ تدابير لتنفيذها سيكون له أثر إيجابي على الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتسريبها.

فمعاهدة تجارة الأسلحة، على سبيل المثال، تقتضي من الدول الأطراف أن تطور نظم مراقبة وطنية لمعالجة مسألة التحويل، ضمن تدابير أخرى. وتشمل الأعمال الأخيرة في إطار المعاهدة تركيزا خاصا على تسريب الأسلحة التقليدية، بما في ذلك إدارة المخزونات، مع آليات مكلفة صراحة بمعالجة تحويل مسارها – مثل منتدى تبادل المعلومات المتعلقة بتسريب الأسلحة – لتبادل المعلومات والتشاور بشأن حالات التسريب الحقيقية. كما أن معاهدة تجارة الأسلحة تعمل على إنفاذ عمليات حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن تحديدا.

ومن المشجع أن ثلاثة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وستة من الأعضاء المنتخبين الحاليين هم دول أطراف في

المعاهدة، وذلك بعد انضمام الصين مؤخرا. وتدعو منظمة مراقبة الأسلحة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلى المعاهدة على وجه الاستعجال.

والانتهاكات التي ترتكبها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول تقوض الحظر الإلزامي للأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن. وقد سلطت أفرقة الأمم المتحدة أو أفرقة الخبراء المكلفة برصد الامتثال لحظر الأسلحة الضوء بصورة منهجية على المشاكل المرتبطة بتطبيقها وقدمت توصيات لمعالجتها. وأسوأ مثال حديث على ذلك هو الحصار الليبي، الذي وصفه فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) في آذار/مارس من هذا العام بأنه "غير فعال على الإطلاق". وتهيب مراقبة الأسلحة بمجلس الأمن أن يبذل المزيد من الجهد لدعم عمل أفرقة الخبراء وأن يتخذ إجراءات ضد من يُعرف أنهم يقوضون بنشاط عمليات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال تطبيق الجزاءات الثانوية بصورة أكثر انتظاما.

لمواصلة التصدي لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يحث تحالف الحد من الأسلحة مجلس الأمن على إعطاء الأولوية للتنفيذ الفعال للإطار والآليات العالمية القائمة التي تنظم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية وتشجيع الآخرين على فعل ذلك، وتعزيز تضافر الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تعقب الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويلها ومكافحة ذلك ومنعه، فضلا عن مراجعة وتنشيط وتعزيز التزامه بالقرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥).

إن لدى المجلس الأدوات والمعارف والخبرات اللازمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويلها، ولكنها مسألة تتعلق بتوفر الإرادة السياسية اللازمة لذلك. ويأمل تحالف الحد من الأسلحة أن تكافأ جهود المكسيك في قيادة هذا الجانب من أعمال مجلس الأمن باتخاذ إجراءات فعالة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة ديفوتو على إحاطتها.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية المكسيك.

يشرفني بالطبع أن أتولى قيادة هذه المناقشة التي يجريها مجلس الأمن. إنني ممتن لحضور العديد من الوفود التي اجتمعت لمناقشة المسألة الهامة المتعلقة بأثر تحويل الأسلحة والاتجار غير المشروع بها على السلم والأمن.

يعدُّ الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويلها وتراكمها وانتشارها في مختلف أنحاء العالم تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إن الاتجار بالأسلحة ظاهرة عالمية ولها تأثير شديد على السكان المدنيين بأبعاد متعددة وتؤدي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وتأجيج العنف، لا سيما ضد الفئات الضعيفة وتؤدي إلى التشريد والتدفقات غير النظامية للأشخاص الراغبين في الهروب من سياقات انعدام الأمن.

لقد بذلت الأمم المتحدة جهودا كثيرة لتعزيز التعاون والعمل المشترك لمنع الممارسات غير القانونية في سوق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتصدي لها وللعواقب الوخيمة الناتجة عنها. ولكن من الضروري أن نعترف بأن جهودنا هذه لم تكن كافية:

برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، والجهود المبذولة باسم سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، فضلا عن العمل المحدد الذي قام به مجلس الأمن من خلال إنشاء ورصد عمليات حظر الأسلحة. وهي أمثلة واضحة على رغبة المجتمع الدولي في مواجهة هذا التحدي بشكل شامل بواسطة وضع ولايات وتوصيات ومسارات اتخاذ إجراءات مشتركة ومحددة.

ولكن يجب علينا أن نفعل المزيد بغية الحد من تحويل الأسلحة والاتجار بها ومعالجة عواقبها السلبية، خاصة في البلدان التي تشهد مستويات مرتفعة من العنف الإجرامي.

وترى المكسيك أنه يجب على الحكومات والقطاع الخاص أن يعملا معا للحد من الاتجار بالأسلحة وآثاره الضارة على السكان. ويجب على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تسهم باتخاذ إجراءات حاسمة لصالح التنظيم الذاتي ومتابعة سلاسل توريدها في منع تحويل الأسلحة التي تنتجها وتسوقها فضلا عن منع الاتجار بها بصورة غير مشروعة وضمان عدم حصول المجرمين على الأسلحة التي تصنّعها بصورة قانونية.

ومما يبعث على القلق الأرقام المتعلقة بوفيات المدنيين في حالات النزاع المسلح باستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة علاوة على عدد قتلى العنف المسلح في حالات عدم النزاع. وتقدر مصادر مختلفة أن حوالي ٥٠٠ شخص يفقدون حياتهم كل يوم مع إصابة ٢ ٠٠٠ شخص آخرين بسبب الأسلحة النارية في جميع أنحاء العالم. وفي منطقتنا، أمريكا اللاتينية، فإن الأرقام السنوية للعنف المسلح والوفيات أعلى من تلك التي لوحظت في العديد من المناطق المعروفة بأنها في حالات النزاع المسلح. ويشمل ما يقرب من ٧٥ في المائة من جرائم القتل وقتل الإناث استخدام هذه الأسلحة.

ولا يسعني الإغفال عن ذكر الأثر غير المتناسب للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويلها على النساء والأطفال. ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، أصبح أكثر من ٨ ٠٠٠ طفل ضحايا للقتل أو التشويه في ٢١ حالة من حالات النزاع المسلح. وفي حين يؤثر توافر الأسلحة على النساء والرجال على السواء، لا بد من الاعتراف بالتأثير الجنساني للاتجار بالأسلحة وتحويلها في تسهيل جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي في النزاعات والعديد من الديناميات الأخرى التي تؤثر على سلامة النساء والأطفال وحياتهم.

إن تشخيص مسألة التدفق العالمي غير المنظم للأسلحة واضح ومقنع. وقد أكد الاجتماع الذي عقده بلدي بصيغة آريا في أيلول/ سبتمبر وكذلك الحدث الرئيسي الذي ترأسته كينيا الشهر الماضي (انظر S/PV.8874) والإحاطات التي استمعنا إليها للتو حجم هذه المشكلة.

لقد تمثّل الاتجاه المشترك خلال رئاسة المكسيك لمجلس الأمن في الوقاية، ولا سيما الحاجة إلى معالجة مختلف محفزات العنف. فما هي أفضل الطرق لمنع تصعيد النزاع المسلح إن لم تكن اتخاذ الإجراءات التي تتصدى حقا للاتجار بالأسلحة والذخائر وتحويلها؟ إنها ظاهرة في جميع النزاعات المسلحة وتؤثر تأثيرا شديدا على السكان المدنيين بأبعاد متعددة وتؤدي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وتأجيج العنف، لا سيما ضد أكثر الفئات ضعفا. وعلى النقيض من ذلك، فإن للشركات التي تنتج تلك الأسلحة وتوزعها من خلال ممارسات غير مسؤولة إيرادات وفيرة ومتنامية.

بعبارة واضحة وبسيطة، إذا لم يكن هناك توافر غير محدود تقريبا للأسلحة فسوف تكون هناك فرص أفضل لإيجاد حل سلمي لمعظم حالات النزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال المجلس. وما دامت الجهات الفاعلة في حالات النزاع، لا سيما الجهات الفاعلة من غير الدول وجماعات المرتزقة والجماعات الإجرامية، تحتفظ بقوة عسكرية ومادية، فإنها ستختار القوة على الحوار والحلول السياسية والدبلوماسية. وسوف تكون الحالات في ميانمار أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو الصومال أو اليمن، على سبيل المثال لا الحصر، مختلفة جدا إذا تمت السيطرة بشكل أفضل على الاتجار بالأسلحة عبر الحدود.

ويجب أن تسلّم الإجراءات التي نتخذها بصفتنا المجتمع الدولي، بأن مكافحة الاتجار وتحويله من المصدر إلى المقصد هما مسؤولية مشتركة لنا وأنه يجب أن تكون تلك الإجراءات متكاملة على جميع المستويات.

على الصعيد الثنائي، على سبيل المثال، رفعت الحكومة المكسيكية في أوائل آب/أغسطس دعوى قضائية ضد شركات خاصة في الولايات المتحدة بسبب ممارسات متعمدة وغير مسؤولة في إنتاج وتسويق الأسلحة التي تشجع الاتجار غير المشروع وبالتالي تؤثر على سكاننا وتزيد من مستويات العنف. ولا تتعلق تلك الدعوى بالتشكيك في حق البلدان والأفراد في الاتجار المشروع بالأسلحة، بل بإدانة

الممارسات غير المسؤولة وما لها من عواقب وخيمة على السكان الآخرين. ويؤكد ادعاء المكسيك أن بعض الممارسات في ذلك الاتجار يسبب ضررا خطيرا لمجتمعاتنا. ونرى أن هذا التقاضي مسألة مبدئية والتزام أخلاقي لتجنب المزيد من الألم والمعاناة. لقد تأثرت بالفعل آلاف الأسر باستخدام الأسلحة التي تم الاتجار بها بصورة غير مشروعة حتى وإن صنفت على أنها صغيرة وخفيفة.

ولدينا على الصعيد الإقليمي مجموعة كبيرة من المعاهدات والمبادرات في مختلف المناطق الجغرافية. إن مبادرة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بإسكات المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ وخريطة طريق منطقة غرب البلقان واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، تدل بوضوح على وضع رؤى واستراتيجيات تستجيب لخصوصيات واحتياجات كل منطقة.

وفي السياق المتعدد الأطراف، فإن أولوية الأمم المتحدة وصكوك مثل معاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة، والصك الدولي للتعقب، وبروتوكول الأسلحة النارية الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، هي أمثلة واضحة على التصميم الذي أظهره المجتمع الدولي على التصدي لهذا التحدي بشكل شامل، من خلال إنشاء ولايات وتوصيات وخطوط عمل مشتركة محددة.

وفي سياق مجلس الأمن تحديدا، يعتقد بلدي أنه يجب إجراء مناقشات جادة بشأن الآثار الملموسة للتسريب والاتجار، وكذلك بشأن القرارات التي يمكن لهذا الجهاز أن يعززها لتوطيد التعاون وتنفيذ الالتزامات الدولية على نحو أفضل. والهدف ليس استبدال الجهود التي بذلت بالفعل في محافل أخرى لمنظومة الأمم المتحدة، بل تعزيزها.

وتعتقد المكسيك اعتقادا راسخا أنه لا يكفي أن يقوم المجلس بتعزيز وتدعيم نظم الأسلحة والذخائر؛ بل من الضروري معالجة دورة حياة الأسلحة بأكملها، بما في ذلك السمسرة والنقل والمستخدمين النهائيين. يجب أن نعتمد نهجا وقائيا في عملنا، كما نوقش هنا في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8906)، بغية تحسين تحديد المخاطر ومنع وقوع الأسلحة في الأيدي الخطأ.

وولايات بعثات حفظ السلام وتجديد نظم الجزاءات تعززها العناصر التي تهدف إلى منع ومكافحة الاتجار بالأسلحة وذخائرها وتسريبها. وكمثال على ذلك، نعتقد أنه تم إحراز تقدم في القرارات المتعلقة بتجديد ولايات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لأنها تتضمن عناصر تعزز هذا المنظور.

ومن المهم بنفس القدر تعزيز المراقبة الفعالة والشاملة للحدود وتعزيز التنسيق فيما بين سلطات مختلف البلدان التي تعبر هذه الأسلحة أراضيها. وتلك توصية في تقرير الأمين العام (S/2021/839))، الذي يبدو لنا أنها وثيقة الصلة بعمل المجلس في المستقبل.

وينبغي أن تستند هذه الاعتبارات وغيرها إلى المعلومات المستمدة من في الوقت المناسب في الميدان لضمان اتخاذ جميع القرارات وفقا للواقع واستجابة للديناميات المتغيرة باستمرار. ولذلك، نشجع على إنشاء قواعد بيانات إحصائية دقيقة وتشخيص دقيق لديناميات وطرق واتجاهات الاتجار بالأسلحة وتحويلها في حالات النزاع المسلح وعواقبها الإنسانية.

والمكسيك مقتنعة بأنه بالامتثال الكامل لولايات المجلس وتجنب أي ازدواجية في الجهود مع الهيئات أو المحافل أو العمليات المتعددة الأطراف الأخرى، يمكننا أن نسهم في إقامة نظام دولي يسمح بتحسين مراقبة عمليات نقل الأسلحة والذخيرة، والاتجار الأكثر مسؤولية الذي يحول دون تحويل مسارها والاتجار بها عبر الحدود.

ولن يتسنى ضمان الأمن في بلداننا ومجتمعاتنا إلا بالتزام جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، أي الحكومات والمنظمات والأعمال التجارية، واتخاذها إجراءات في هذا الشأن. ولدينا فرصة لنثبت لمجتمعاتنا أننا قادرون على مضاعفة جهودنا من أجل تحقيق السلام

والتنمية المستدامين باعتبارهما الأولويتين الوحيدتين للدول، وذلك بمنع تحويل الأسلحة والاتجار بها بفعالية والمساهمة في تحقيق الهدف ١٦,٤ من خطة التنمية المستدامة.

وتدعو المكسيك بقوة إلى إنشاء وتحسين آليات لرصد ومنع عمليات النقل الدولي غير المشروع للأسلحة، وتحويل مسار تجارة الأسلحة والاتجار عبر الحدود. وفي الوقت نفسه، يلفت انتباه الحكومات إلى تشجيع القطاع الخاص على العمل معا لوضع تدابير لفرض ضوابط ذاتية، وفقا للتشريعات الوطنية، لمنع ممارساتها التجارية من التشجيع الفعلي على الاتجار غير المشروع بمنتجاتها.

وقبل أن أختتم، أود أن أشكر وأنوه بالعدد الكبير من الوفود الحاضرة في هذه المناقشة المفتوحة. يشهد هذا في حد ذاته على أولوية هذه المسألة على الصعيد العالمي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بهاتاشاريا (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، معالي وزير خارجية المكسيك. وأشكر أيضا مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، السيد روبن غايس، والسيدة ماريا بيا ديفوتو، عضو مجلس إدارة تحديد الأسلحة، على إحاطتيهما.

إن التهديد الذي يشكله النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة وتحويلها بصورة غير مشروعة للسلم والأمن الدوليين هو أمر يثير قلق المجتمع الدولي بأسره. وله أثر سلبي شامل على الجوانب الإنمائية والأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. وحقيقة أن أعضاء مجلس الأمن قد ناقشوا هذه المشكلة المعقدة والمتعددة الأبعاد لمدة ثلاثة أشهر متتالية، بشكل رسمي وغير رسمي، تعكس الطابع الحاسم الأهمية للمسألة والحاجة إلى الشعور بمدى إلحاح معالجتها.

إن آراء الهند بشأن مسألة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة معروفة جيدا. ونرى أن المسؤولية الرئيسية عن معالجة المشكلة تقع على عاتق الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، تؤيد الهند مضاعفة الجهود على الصعيدين الوطني والعالمي لتعزيز تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه والصك الدولي لتعقب الأسلحة لتمكين الدول من تحديد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه، والصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، بما في ذلك من خلال تدابير تشريعية وطنية فعالة وإنفاذها، وضوابط التصدير، وتبادل المعلومات وبناء القدرات.

وسأسلط الضوء اليوم على ثلاثة جوانب رئيسية.

ويتعلق الجانب الأول بأثر استمرار تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الإرهابيين والجماعات الإرهابية. وتصبح هذه الأسلحة أكثر شرا وفتكا في أيدي الإرهابيين الذين يستخدمونها عمدا وبشكل عشوائي لاستهداف المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. إن زيادة حجم ونوعية الأسلحة الصغيرة التي تحصل عليها المنظمات الإرهابية تذكرنا مرارا وتكرارا بأنها لا يمكن أن توجد بدون رعاية أو دعم من الدول. ومن المعروف جيدا أيضا أن بعض الدول تستخدم تكنولوجيات متقدمة، مثل الطائرات بدون طيار، لتوريد أسلحة غير مشروعة عبر الحدود إلى الجماعات الإرهابية، في انتهاك لسيادة الدول الأعضاء الأخرى. وينبغي إدانة هذا الجانب إدانة قاطعة.

وندعو أيضا إلى زيادة التركيز على العلاقة بين الإرهاب والجريمة، ولا سيما الشبكة غير المشروعة المزدهرة لشراء ونقل الأسلحة الصغيرة وتمويل هذه المشتريات والأنشطة اللوجستية. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يفعلا المزيد لمنع هذه الشبكات وتعطيلها.

ثانيا، هناك حاجة إلى التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة الذي يفرضه المجلس. ومن الحقائق الثابتة أن تدفق الأسلحة والأسلحة غير المشروعة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول والجماعات الإرهابية يسبب النزاعات ويديمها. وفي هذا الصدد، يظل حظر الأسلحة أداة

هامة في متناول المجلس لكبح تدفق هذه الأسلحة إلى حالات النزاع المسلح. ومن دواعي القلق أن عمليات الحظر ما زالت تنتهك انتهاكا صارخا، كما ذكرت مرارا أفرقة الخبراء المختلفة التي تدعم الهيئات الفرعية التابعة للمجلس. ومن المهم أن تحترم جميع الدول الأعضاء وتنفذ بصرامة الحظر القائم على توريد الأسلحة وأن تعزز التدابير المتخذة لمكافحة النقل غير المشروع للأسلحة.

ثالثا، فيما يتعلق بتأثير التدفقات غير المشروعة على سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، فإن الإمداد المطرد وغير المشروع بالأسلحة الصغيرة للأطراف المتحاربة في حالات النزاع المسلح يضر بشكل خطير بسلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة المنتشرين في هذه المناطق. والمجلس على علم بالعديد من الحوادث التي وقعت في الماضي، والتي سجلت في تقارير الأمين العام، حيث ارتكبت هجمات على حفظة السلام، كان الكثير منها قاتلا، باستخدام هذه الأسلحة غير القانونية. لذا، كان من المهم أن يتصدى المجلس للخطر الذي يشكله هذا النقل غير المشروع على سلامة وأمن حفظة السلام من خلال إيلاء الاهتمام الواجب لتلك المسألة أثناء النظر في ولايات حفظ السلام.

ويجب أيضاً تحديد دور بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في معالجة هذه المسألة بوضوح في ولايات كل منها. وفي حين يمكن لبعثات حفظ السلام أن تدعم البلدان المضيفة من خلال تعزيز قدرات وكالات إنفاذ القانون والأمن في مجال التعامل الآمن مع الأسلحة المستردة من الجهات غير الحكومية وصيانتها وإدارة مخزوناتها، فإنها يجب أن تكون مجهزة بما يكفي من الموارد والخبرات للوفاء بهذه المسؤولية. وفي هذا الصدد، نرحب بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام في تقريره مؤخراً (S/2021/839) لإنشاء عنصر أو وحدة مخصصة داخل بعثات حفظ السلام لتولي أمر هذه المساعدة، حيثما اقتضى الأمر.

تسهم الهند بنشاط في الإطار المتعدد الأطراف لمعالجة مشكلة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة. وفي عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، كان لنا شرف رئاسة فريق الخبراء الحكوميين، الذي أدت توصياته إلى قيام الفريق العامل المفتوح باب العضوية بالتفاوض بشأن الصك الدولي للتعقب. وتعتقد الهند أن التنفيذ الكامل للصك ضروري للتصدي لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى الصعيد الوطني، فإن لدى الهند آلية تشريعية وإدارية قوية لمكافحة خطر الأسلحة الصغيرة غير المشروعة والقضاء عليه، ويمكن الاطلاع على تفاصيلها في تقاريرنا الوطنية التي تقدم بانتظام إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، تقدم الهند تقاريرها الوطنية بانتظام إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. كما تفرض الهند ضوابط صارمة على تصدير جميع الذخائر والأصناف ذات الصلة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة. والهند أيضاً عضو في ترتيب فاسنار. وترى الهند أن التعاون والمساعدة الدوليين، بما في ذلك في بناء القدرات، ينبغي أن يسيرا بالتوازي مع التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب.

أود أن أختتم كلمتي بإعادة التأكيد على أن الهند لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ التزاماتها الدولية المتعلقة بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ومكافحته والقضاء عليه.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): سيدي الرئيس، أود أن أشكر بلدكم المكسيك على اختياره تنظيم مناقشة اليوم بشأن موضوع هام يأتي في أوانه مثل تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار وبها فيما يتصل بانعدام الأمن. كما ورد في أحدث تقرير للأمين العام عن الموضوع (S/2021/839)، لا تزال مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تثير قلقاً بالغاً في العالم نظراً لتأثيرها على صون السلام واستقرار عدة دول. وأود أن أشكر مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والسيدة ديفوتو على إحاطتيهما الممتازتين.

يُعزى ارتكاب معظم الفظائع في مناطق النزاع وما بعد النزاع إلى استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جانب جهات مسلحة غير تابعة للدول، والتي تحصل عليها بسهولة بالغة، بغية إشاعة مناخ من انعدام الأمن وانتشار الإرهاب. ويسهم تحويل وجهة

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها بصورة غير مشروعة في إغراق المناطق التي تعاني من أزمات في أوضاع هشة وفي استمرار تلك الأوضاع، مما يقوض جهودها الإنمائية، وبالتالي قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي البلدان التي تستضيف عمليات الأمم المتحدة للسلام، يؤجج التدفق غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة النزاعات القبلية، ولا سيما في سياق الإرهاب الدولي، حيث يُستهدف حتى حفظة السلام بصورة مباشرة في هجمات مميتة متكررة. وتؤجج هذه الأسلحة غير المشروعة النزاعات بين مجتمعات محلية عاشت في وئام على مر السنين. وإن المعركة من أجل الحصول على الموارد الطبيعية التي أصبحت نادرة بسبب تأثير تغير المناخ، مثل المياه والمراعي، قد باتت تُشن باستخدام الأسلحة النارية في مناطق مثل منطقة الساحل. ويذكّرنا تقرير الأمين العام لعام ٢٠٢١ عن الأسلحة الصغيرة بحق بأن الأسلحة الصغيرة لا تزال السبب الرئيسي للمعاناة الإنسانية، ولا سيما بين النساء والأطفال، الذين عادة ما يكونون الأهداف الرئيسية للجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدول والجريمة المنظمة.

ونرحّب بجهود الأمم المتحدة في إطار خطة الأمين العام "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، وهي خطة بدأت في أيار/مايو ٢٠١٨ وساهمت إسهاماً كبيراً في إنقاذ الأرواح البشرية من خلال دعم الجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لضبط الأسلحة غير المشروعة. وفي أفريقيا، وهي القارة الأكثر تضرراً من انعدام الأمن، اتخذت الدول الأعضاء مبادرات للتخفيف من آفة الاتجار بالأسلحة التي تزيد من معاناة السكان المتضررين من تزايد انعدام الأمن. ويشمل ذلك مبادرة الاتحاد الأفريقي "إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٣٠" واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتي تستحق جميعها الدعم والتشجيع.

وبعد أن قدرت النيجر تماما الخطر الذي يشكله التداول غير المنضبط للأسلحة الخفيفة في سياق مكافحة الإرهاب، أنشأت، من جانبها، اللجنة الوطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة ومراقبتها في عام ١٩٩٤. ورغم سهولة اختراق الحدود، أسهم هذا الهيكل إسهاماً كبيراً في مراقبة الأسلحة غير المشروعة بفضل دعم الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية وبناء القدرات في مجال تعقب هذه الأسلحة ووسمها وتخزينها. وما زلنا مقتنعين بأن جميع الحلول لمسألة التحويل غير المشروع لوجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة استعمالها تتطلب التزاماً سياسياً أقوى من جانب الدول، نظراً للطابع العابر للحدود الوطنية لتداول الأسلحة غير المشروعة وكل ما يترتب على ذلك من آثار جيوسياسية واقتصادية.

ولهذا السبب، فإن النيجر تدعو المجلس إلى مواصلة تعزيز التدابير الرامية إلى كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تشكل عاملاً مضاعفاً للنزاعات؛ وإلى زيادة التركيز على منع نشوب النزاعات من أجل تقليل خطر تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبيعها بصورة غير مشروعة إلى أشخاص غير مأذون لهم، وذلك للحد من خطر نشوب النزاعات في العالم؛ وإلى ضمان الامتثال التام لجميع الصكوك القانونية الملزمة المتعلقة بتجارة الأسلحة من أجل تجنب تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة ونقلها بصورة غير مشروعة؛ وإلى تعزيز قدرات الدول على مكافحة الإرهاب وتقديم المزيد من الدعم للمبادرات الوطنية الرامية إلى مراقبة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة؛ وإلى ضمان مشاركة النساء والشباب، وهم الضحايا الرئيسيون لتحويل الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها، في البحث عن حلول لهذه الآفة؛ وأخيراً، إلى تشجيع الدول ودعمها في تحسين إدارة المخزونات ومراعاة الصكوك الدولية لتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما في الحالات التي تفرض فيها نظم الجزاءات هذا الالتزام.

ختاماً، يعتقد وفد بلدي أن البحث عن السلام وتوطيده لا يزالان يتوقفان على تقييد وصول الجهات المسلحة غير التابعة للدول إلى الأسلحة. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون أكثر يقظة بشأن هذه

المسألة، ولا سيما بإعادة النظر في نظام حظر توريد الأسلحة، الذي ولئن كان ينظم تدفق الأسلحة إلى الدول، فإنه يكاد يكون غير فعال بالنسبة للجماعات المسلحة التي تحصل على المعدات بسهولة في سوق بات يسهل الوصول إليها بسبب الأزمات والحدود التي يسهل اختراقها. وقد حان الوقت أيضاً لاتخاذ تدابير قوية لكسر الحلقة المفرغة للنزاعات التي تؤججها الأسلحة التي يتم الحصول عليها عن طريق الاتجار غير المشروع بالمعادن. وتشكل حالتا جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية مثالين غنيين عن البيان في هذا الصدد.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بكم، سيدي الرئيس، وبالوزير بهاتاشاريا، في مجلس الأمن اليوم. ويسعدنا حضوركما.

على نحو ما قلتم في بيانكم، إن تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها يزهقان مئات الآلاف من الأرواح كل عام. وكما يوضح تقرير الأمين العام الأخير (S/2021/839) مرة أخرى، فإن الأسلحة الصغيرة غير المشروعة تقوض الأمن والتنمية المستدامة، وتؤدي إلى نشوب النزاعات، وتؤجج الجريمة والإرهاب – وكل ذلك يقع تماما ضمن نطاق اختصاص المجلس.

وأود أن أتناول أولا الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه مجلس الأمن في دعم الجهود الرامية إلى التصدي للتدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لقد أولت المكسيك عن حق اهتماما خاصا لحظر الأسلحة الذي نفرضه. ولكي تكون عمليات الحظر فعالة، من الضروري تنفيذها وإنفاذها على النحو الواجب. وقد بينت السيدة ديفوتو بمنتهى الوضوح فوائد تنفيذها على النحو الصحيح وتكلفة عدم القيام بذلك.

ونشكر مختلف أفرقة الخبراء على ما تقوم به من رقابة هامة وما تقدمه من دعم لتنفيذ هذه العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الدعم لإدارة الأسلحة والذخائر في طائفة من السياقات المدرجة أيضا في جدول أعمال المجلس. وينبغي أن تعتمد تلك المساعدة على مصادر معترف بها لأفضل الممارسات، مثل موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة.

ومن خلال فرض قيود على تدفقات الأسلحة غير المشروعة، يمكن أن يتيح حظر الأسلحة أيضا حيزا وفرصة للنهوض بالمؤسسات الأمنية التابعة للدولة على نطاق أوسع، ولهذا السبب ينبغي للمجلس أن يفكر مليا قبل رفعها. وينبغي للمجلس، عند الاقتضاء، أن يدعم هذه الفرصة من خلال تكليف البعثات بتقديم المساعدة في مجال الإصلاح الأمني، وينبغي ألا يرفع الحظر إلا عندما تكون الدول مستعدة تماما لتحمل المسؤولية عن منع تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها.

وكما هو الحال في جميع المجالات، يتطلب تحقيق السلام المستدام مشاركة المرأة مشاركة كاملة ونشطة. وينطبق ذلك أيضا على التصدي للاتجار بالأسلحة الصغيرة. ويوضح تقرير الأمين العام الأثر المروع لإساءة استخدام هذه الأسلحة، ولا سيما على النساء والفتيات، ونؤيد تماما التوصيات الواردة في التقرير المقدمة إلى المجلس في هذا الصدد.

وينبغي للمجلس أن يكلف الأمم المتحدة ببذل المزيد في هذه المجالات، فضلا عن تحديد أفضل الممارسات ونقلها، وتحسين الحصول على البيانات المصنفة بشأن الأسلحة الصغيرة وغير المشروعة وآثارها في النزاعات المدرجة في جدول أعمال المجلس وتجميع تلك البيانات وتبادلها. غير أن النشاط الذي يأذن به المجلس ينبغي أن يقر بخصائص كل حالة على حدة وبالتوازنات السياسية الدقيقة داخل عمليات السلام بدلا من أن يكون عملا توجيها بشكل مفرط.

ويجب أن تؤدي المراقبة الفعالة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دورا هاما في نهجنا الأوسع نطاقا لمنع نشوب النزاعات. ويسر المملكة المتحدة أن تدعم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في القيام بمشروع لدمج تحديد الأسلحة التقليدية في عمل المنظمة لمنع نشوب النزاعات، على نحو ما سمعنا اليوم. وقد أنجزنا مجموعة أدوات جديدة لتحليل المخاطر من شأنها أن تعزز فهم مخاطر الأسلحة وتأثيرها، وكيف يمكن لمراقبة الأسلحة التقليدية أن تسهم في قيام الأمم المتحدة بمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.

ولكن يجب على الدول أيضا أن تقر بمسؤولياتها في هذا المجال، كما قال متكلمون آخرون. فشبكات الاتجار بالأسلحة الصغيرة تعمل

على الصعيد الدولي، ويمكن لجميع الدول أن تدعم المناطق المتأثرة بالنزاعات من خلال تنفيذ نظمها القوية لمراقبة الصادرات والجمارك. وتعد معاهدة تجارة الأسلحة أداة رئيسية متعددة الأطراف لضمان التجارة القانونية المنظمة بشكل جيد في الأسلحة التقليدية والتصدي لعمليات النقل غير المشروعة. ونواصل تشجيع جميع الدول على التصديق على المعاهدة والانضمام إليها.

ومن جانبنا، ستواصل المملكة المتحدة دعم مبادرات السياسات الأخرى في هذا المجال، مثل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، في سعيها إلى وضع معايير أفضل لتخزين الذخيرة بشكل آمن. وسنواصل كذلك الشراكة مع الدول الأخرى لتعزيز أطر تحديد الأسلحة من خلال التشريعات الوطنية من أجل تنفيذ إجراءات أفضل لإدارة المخزونات والتصدي للتحديات الخطيرة التي أقر بها مقدمو الإحاطات اليوم.

وقد شهد حفظة السلام التابعون للمملكة المتحدة الذين يقومون بدوريات في مالي كيف يمكن لاستخدام عدد محدود من الأسلحة الصغيرة أن يروع المجتمعات المحلية ويمتهنها. وقد صادروا هذه الأسلحة ودمروها، حيثما أمكنهم ذلك، ولكن سيكون الأمر أكثر فعالية عندما نعمل معا من أجل الحيلولة دون وقوعها في الأيدي الآثمة من البداية. وينبغي للمجلس أن يبذل كل ما في وسعه للعمل على كفالة ذلك. وعلى نحو ما قالت السيدة ديفوتو، فإن الأدوات والمعارف والخبرات كلها متوفرة؛ وما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتوجه أنا أيضا بالشكر للمكسيك على عقد هذه الجلسة ولمقدمي الإحاطات اليوم على إسهاماتهم الثاقبة والزاخرة بالمعلومات.

لا يزال التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتوافرها على نطاق واسع والاتجار بها مشكلة تثير قلقا بالغا وتحديا رئيسيا أمام المجتمع الدولي. ومما يدل على مدى تعقيد هذا التحدي وحجمه أن مجلس الأمن، منذ عام ٢٠٠٧، عندما اعتمد أول بيان رئاسي له بشأن هذه المسألة (S/PRST/2007/24)، قد أعرب مرارا عن قلقه إزاء أثر النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها على السلام والأمن. إنه تحد يتطلب بذل جهود متضافرة وإرادة سياسية قوية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

وتضطلع الحكومات التي تراقب الأسلحة أو تنقلها بدور رئيسي في ضمان أن تتم تجارة الأسلحة واستخدامها وتخزينها بطريقة مسؤولة وخاضعة للمساءلة. ومن أجل الكشف عن التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة ووقفها، يلزم أن تتضمن التشريعات الوطنية أطرا مناسبة لتحديد الأسلحة، بما في ذلك إجراءات إدارة المخزونات ذات الصلة، وإنفاذ القانون، وإجراءات العدالة الجنائية. ونؤيد الدور الذي كلف به مجلس الأمن في عمليات السلام بمساعدة الجهود التي تبذلها الحكومات لإدارة الأسلحة الصغيرة وتعزيز قدراتها على تتبع وتعقب مصادر الأسلحة الصغيرة والذخائر غير المشروعة في حالات النزاع.

ولا تزال الجهود الإقليمية حاسمة. ففي عام ٢٠١٨، اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجيته لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وذخائرها، بعنوان "تأمين الأسلحة، حماية المواطنين". ونؤيد المبادرات الإقليمية الأخرى في هذا المجال ونثني عليها. وقد اعتمدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الكاريبية خرائط طريق وأطرا مصممة خصيصا لاحتياجات وظروف إقليمية محددة.

وفي حين أن الضوابط الوطنية والإقليمية هامة، فإن تزايد عولمة عمليات نقل الأسلحة يستدعي اتخاذ تدابير دولية. ونشدد على قيمة حالات الحظر التي يفرضها المجلس على توريد الأسلحة وتنفيذها بالكامل.

ولا تزال إستونيا تدعم إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها. ونعتقد أنه عندما تنفذ المعاهدة بفعالية وعلى نطاق واسع، يكون لديها إمكانات كبيرة للإسهام في تنفيذ عمليات دولية لنقل أسلحة تتسم بمزيد من المسؤولية والشفافية.

كما ندعو جميع الدول إلى تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد تحققت تطورات إيجابية نتيجة الاجتماع السابع للدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد هذا العام تحت قيادة كينيا. ونؤيد بقوة الصك الدولي للتعقب لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. إن الوسم والتعقب والتسجيل بصورة منهجية ومناسبة أمر أساسي من أجل المكافحة الفعالة لتحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

إن الأسلحة الصغيرة – في سياق النزاعات وبعد انتهاء النزاعات – تؤثر على الأطفال والنساء والرجال بصورة مختلفة. وعلى نحو ما يشير إليه الأمين العام في تقريره الأخير (S/2021/839)، فإن النزاعات التي يغذيها توافر الأسلحة الصغيرة لها آثار خطيرة على الأطفال وغالبا ما تحرمهم من حقوقهم الأساسية. إن العنف المسلح، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، غالبًا ما يرتكب تحت تهديد السلاح ولذلك، يظل من الضروري إدماج الاعتبارات الجنسانية إدماجا كاملا في جميع الجهود الرامية إلى منع ومكافحة خطر إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة وتحويل وجهتها وتداولها غير المشروع حتى تعالج الجوانب الجنسانية للعنف المسلح معالجة وافية. والمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات صنع القرار في هذا المجال أمر أساسي.

وإستونيا ملتزمة بمنع وكبح تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار بها. ونحث جميع البلدان على المشاركة في تعزيز تنفيذ الالتزامات والتعهدات القائمة في هذاالمجال.

السيد لعواني (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المكسيك على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تركز على أثر تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والاتجار بها على السلام والأمن. ونود أيضا أن نرحب بمشاركتكم، سيدي الوزير، في جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيد روبن غايس مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والسيدة ماريا بيا ديفوتو، عضو مجلس إدارة تحديد الأسلحة، على إحاطتيهما.

وكما جرى التأكيد في مناسبات عديدة، فإن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويلها واستخدامها لا يزال يمثل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين بتأجيج النزاعات المسلحة في العديد من البلدان والمناطق، وتفاقم الأزمات الإنسانية، وتمكين المنظمات الإجرامية الإرهابية وعبر الوطنية، وتقويض احترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى إعاقة جهود بناء السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ونكرر القول إن المسائل المتصلة بنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها واستخدامها بصورة غير مشروعة يجب أن يعالجها مجلس الأمن بطريقة أكثر فعالية وشمولية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقاريره المتتالية إلى المجلس، ونود أن نؤكد على النقاط التالية.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يكفل تنفيذ ما يتخذ من قرارات حظر الأسلحة. وإنه لمن دواعي القلق العميق حقا أن حظر الأسلحة، الذي يمكن أن يؤدي دورا هاما في مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا يزال ينتهك في كثير من الحالات، وعلنا في بعض الأحيان. ويجب تشجيع تبادل المعلومات في الوقت المناسب بين الدول الأعضاء وأفرقة الخبراء وبعثات السلام وغيرها من كيانات الأمم المتحدة بشأن تلك الانتهاكات لتيسير تحديد مصادر النقل غير المشروعة وتفكيكها.

ثانيا، يجب توفير الموارد الكافية لعمليات الأمم المتحدة للسلام وتدريبها تدريبا جيدا لا لكي تتمكن من السيطرة على النحو الواجب على أسلحتها وذخائرها فحسب، بل لتكون في وضع يمكنها من المساهمة في تعزيز قدرات الحكومات المضيفة في مجالات مثل التعامل مع الأسلحة والذخائر غير المشروعة المستردة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. ويمكن أيضا تعزيز ولايات بعثات الأمم المتحدة لتشمل، حيثما كان ذلك مناسبا، تحديد مصادر تدفقات الأسلحة غير المشروعة، واتخاذ تدابير لتعطيل تلك التدفقات ورصد عمليات حظر الأسلحة.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل دعم الجهود الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وتحديد الأسلحة، كما فعل في عام ٢٠١٩ عندما اعتمد القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، الذي يدعم مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق بحلول عام ٢٠٣٠. وفي ذلك الصدد، نرحب باستمرار مساهمات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين في تنفيذ تلك المبادرة.

رابعا، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل النظر في البعد الجنساني وأن يدرجه عند تناول المسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،

وختاما، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل دعم تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي الذي يمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطرقة يعول عليها، وكذلك الصكوك ذات الصلة المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وأخيرا، فإن تونس التي لا تنتج أو تصدر أسلحة من أي نوع، ولا تزال ملتزمة من جانبها بتأييد جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى إيجاد حلول فعالة للمسائل المتصلة بانتشار الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد روبن غايس مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والسيدة ماريا بيا ديفوتو، على أفكارهما المهمة. وأشكر المكسيك أيضا على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة جدا، وأقدر حضوركم، سيدي الرئيس، بيننا اليوم.

بالنسبة للنرويج، من الأهمية بمكان الإسهام في الحد من المعاناة الإنسانية المرتبطة بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتحويل وجهتها. في كل عام، تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في إزهاق أرواح أكثر من ٢٠٠ ألف شخص. وتنجم عن تلك الأسلحة آثار إنسانية خطيرة وتسهم في تفاقم النزاع وانتشار الجريمة على الصعيد العالمي.

والنرويج يساورها القلق بوجه خاص إزاء الأثر غير المتناسب لهذه الأسلحة على النساء والأطفال. ويجب أن نتخذ خطوات لكفالة المشاركة الكاملة والمتكافئة والمجدية للمرأة في عمليات تهدف إلى منع تحويل وجهة الأسلحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها والإقرار بالآثار الجنسانية للتدفقات غير المشروعة لتلك الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نكفل تمتع الأطفال بحماية أفضل من الآثار الضارة لهذه الأسلحة.

وهذا أمر وثيق الصلة أيضا بعمل مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح، لأن الأطفال معرضون بشكل خاص للعنف الناجم عن الأسلحة الصغيرة في حالات النزاع المسلح، حيث يمكن أن يكونوا أكثر عرضة للتجنيد والاستغلال على يد القوات والجماعات المسلحة.

وتسهم النرويج في تحسين تنظيم تجارة الأسلحة العالمية، مما يؤدي إلى تقليل الأسلحة بشكل عام وتقليل إساءة استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة وذخائرها. ونحن دولة طرف في معاهدة تجارة الأسلحة ونعمل مع الشركاء لإشراك المزيد من الدول في ذلك الجهد العالمي المهم. والنرويج أيضا من الداعمين الرئيسيين للجهود الرامية إلى بناء القدرات في الدول ذات النظم الوطنية الضعيفة لمراقبة الصادرات، وقد أسهمت ماليا في صندوق التبرعات الاستئماني التابع للمعاهدة.

ويمكن أن يساعد التركيز على إدارة الأسلحة والذخائر والأمن المادي وإدارة المخزونات على منع تدفق الأسلحة من المجال المشروع إلى المجال غير المشروع. وعلاوة على ذلك، من المهم اتباع نهج قائم على الأدلة لوضع الاستراتيجيات من خلال تحليل اتجاهات التحويل الحالية، والتي يجب أن تصمم خصيصا للسياقات الإقليمية والوطنية. وتشيد النرويج بمبادرات مثل مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات المدافع بحلول عام ٢٠٣٠، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة، ومختلف خرائط الطرق الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغرب البلقان للقيام بذلك. كما ندعم التوصيات الواردة في التقرير السابع للأمين العام الذي يصدر كل سنتين عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2021/839).

ولمجلس الأمن القدرة على التأثير تحديدا في عمليات تحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها أثناء العمليات النشطة لنشر القوات. ولكن يجب ألا ننسى أن تحويل مسار عمليات النقل الدولي للأسلحة والأصناف ذات الصلة يمكن أن يحدث في جميع مراحل سلسلة نقل الأسلحة ودورتها الكاملة. ولهذا السبب، من الضروري أيضا توخي الحذر خارج بيئات النزاع لمنع تحويل وجهة الأسلحة. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لضمان أن نخفف من الأثر السلبي لتحويل الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمكسيك على عقدها جلسة اليوم المهمة وأن أشكركم، سيدي الوزير، على حضوركم معنا شخصيا اليوم. كما أرحب بالوزير بهاتاشاريا من الهند، جاري هنا على الطاولة. وأود أيضا أن أشكر المدير غايس والسيدة ماريا بيا ديفوتو على إحاطتيهما الثاقبتين هذا الصباح. إن مناصرتهما الدؤوبة وأبحاثهما القيمة بشأن هذه القضايا المهمة حاسمة الأهمية حقا ونقدرها تقديرا عميقا.

ونعلم جميعا أن مسألتي النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها يشكلان تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين، حيث تردان في جميع مناحي جدول أعمال المجلس، ومن هنا يأتي التركيز بحق على مناقشاتنا هنا اليوم. فتلك الأسلحة تؤدي إلى تأجيج النزاعات وإطالة أمدها؛ إذ تتسبب في معظم حالات الوفاة الناجمة عن العنف في حالات النزاع وفي غير حالات النزاع؛ وهي تيسر انتهاكات حقوق الإنسان أكثر من أي سلاح آخر؛ وتديم انعدام الأمن بينما تعرقل التنمية الإنسانية والاقتصادية. ومن الواضح تماما أن مسؤولية التصدي لذلك التهديد المعقد إنما تقع على عاتق من يجلسون حول هذه الطاولة.

ولهذا السبب نؤيد العمل الجاري هنا في المجلس، بقيادة الرئاسة المكسيكية، لمنع التدفقات غير المشروعة لتلك الأسلحة والحد منها، بما في ذلك من خلال تنفيذ الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة بمزيد من الكفاءة. والحقيقة هي أننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد. وسيكون ذلك إسهاما قيّما في عمل المجلس في معالجة المشكلة. وأود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، وبالفريق المكسيكي على المبادرة المهمة التي اتخذتموها في هذا المقام.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط مهمة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أولا، فهم المشكلة أمر ضروري لعلاجها. وهذا ينطبق على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكما يحدد الأمين العام في خطته لنزع السلاح، ينبغي أن يكون التصدي لتوافر الأسلحة وتكديسها وإدارتها في صميم تدابير منع نشوب النزاعات وإدارتها، والاستجابة للأزمات، وخدمات بناء السلام.

ويجب على المجلس أن يعالج باتساق أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة باعتبارها محركا للنزاع. ومن المهم تحديد طرق الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة ونقاط تحويل وجهتها والقضاء عليها. وبذلك يمكننا أن نأمل في منع عمليات النقل غير المشروعة وتوفير الحماية للمدنيين من أبناء شعبنا على نحو أفضل. وبالمثل، ينبغي أن نطبق الدروس المستفادة من مختلف تدابير حظر الأسلحة التي تفرضها الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، لكفالة أن تؤدي إلى الحد بشكل فعال من التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة وتحويل وجهتها. وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وكذلك توصيات أفرقة الخبراء التي تدعم لجان الجزاءات، خطوة هامة لتحقيق ذلك.

وقد تبدو نقطتي الثانية واضحة، ولكنها حاسمة: إذ يتعين علينا ببساطة أن نعمل معاً. وتقع على كاهلنا مسؤولية جماعية بوقف تدفق الأسلحة التقليدية غير المشروعة وإنفاذ ما تفرضه الأمم المتحدة من حظر على الأسلحة. إن التعاون الدولي وبناء القدرات وتبادل المعلومات أمور بالغة الأهمية، بما في ذلك كفالة التعقب الفعال للأسلحة. وتنسيق الجهود على مستوى الأمم المتحدة والعمل مع الشركاء الدوليين والإقليميين المعنيين أمر أساسي. وعلينا أن ننظر في كيفية كفالة أن يكون عملنا بشأن تلك المسائل في الأمم المتحدة،

وفي المجلس، وفي الجمعية العامة، وفي إطار معاهدة تجارة الأسلحة، متضافرا في السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة، مع مراعاة الولايات المختلفة بطبيعة الحال.

إن لعمليات الأمم المتحدة للسلام الصادر بها تكليف من المجلس دورا حاسما تؤديه. بيد أن تلك الولايات تتطلب أهدافا واضحة، والأهم من ذلك، موارد متخصصة لتنفيذها. كما تؤدي النهج الإقليمية دورا أساسيا، بما في ذلك مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠، وخرائط الطريق الإقليمية مثل تلك التي يجري تنفيذها في منطقة البحر الكاريبي وشرق أفريقيا وغرب البلقان.

ونقطتي الثالثة والأخيرة تتعلق بنوع الجنس. ويجب علينا ببساطة كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة في تخطيط وتنفيذ الجهود الرامية إلى وقف النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها. وكما قلتم أنتم شخصيا، سيدي الرئيس، تشير جميع الأدلة إلى أن الاستجابات التي تراعي نوع الجنس واحتياجات الشباب هي أكثر الاستجابات استدامة وفعالية لصالح الجميع. فهي تتيح فهما أفضل للعوامل التي تحفز الطلب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها، فضلا عن تأثيرها على حقوق الإنسان والتنمية والمصالح الأمنية للجميع.

ونعتقد أن إشراك المرأة في المرحلة التمهيدية يشجع الاستجابات التي تُعنى برفاه المجتمعات المحلية المتضررة من إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأمنها وتعليمها والفرص الاقتصادية المتاحة أمامها. والأهم من ذلك أن إشراك المرأة في كل مرحلة سيعزز الشرعية السياسية لعمليات بناء السلام. وبعبارة أخرى، إنه تصرف ذكي ينبغي القيام به.

وقد حان الآن وقت العمل. ويجب على المجلس أن يكثف جهوده للتصدي لذلك التهديد ومنع تأثيره الفظيع على المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال واللاجئون وغيرهم من الفئات الضعيفة. وستعمل أيرلندا معكم، سيدي الرئيس، وستواصل مناصرة المسألة مع جميع شركائنا هنا في المجلس وفي جميع مناحي الجمعية العامة لتحقيق ذلك.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بحضوركم بيننا اليوم، سيدي الرئيس، ونثني على المكسيك لإعطاء الأولوية لمنع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي هو في الواقع يؤجج النزاعات المسلحة ويقوض جهود بناء السلام.

وقد قام مجلس الأمن بدوره في مكافحة تلك الآفة، ولا سيما من خلال القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥). غير أن بإمكان مجلس الأمن أن يفعل المزيد بكل تأكيد. وهناك أربعة سبل ينبغي استكشافها تتماشى مع العديد من المقترحات التي تم تسليط الضوء عليها قبل مداخلتي.

أولا، يجب على مجلس الأمن، عند الاقتضاء، أن يفرض حظرا على الأسلحة وينفذه. وتشكل انتهاكات الحظر، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى، تهديدا للسكان المدنيين. ولذلك فمن الضروري أن تتوفر لمجلس الأمن الوسائل اللازمة للكشف عن هذه الانتهاكات ومعاقبة مرتكبيها. وينطوي ذلك على تعيين فريق خبراء مختص قادر على الاضطلاع بمهمته بدون انقطاع.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن أن يكفل إمكانية اعتماد عمليات حفظ السلام والعمليات السياسية الخاصة، متى صدر لها تكليف بذلك، على الوسائل الكفيلة بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بفعالية، وتنفيذ تدابير مفيدة لنزع السلاح وإعادة الإدماج. وهنا أشير بصفة خاصة إلى مالي، حيث تضطلع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بدور حاسم. وتقوم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمصادرة وتسجيل وتدمير الأسلحة غير المشروعة المتوجهة إلى الجماعات المسلحة في ذلك البلد. وفي هايتي أيضا، يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي برامجه للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية.

ثالثا، يجب على مجلس الأمن أن يدعو الدول إلى الانضمام إلى الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة، مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة

والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وينبغي أيضا تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، تنفيذا كاملا.

رابعا، يمكن للمجلس أن يشجع الدول على بذل المزيد من الجهد لوسم الأسلحة والذخائر وتعقبها. وتعقب الأسلحة أمر أساسي لمكافحة الاتجار، والكشف عن انتهاكات الحظر، وكفالة أمن المخزونات. ولهذا السبب ما فتئت فرنسا تروج منذ عقدين من الزمن لصك دولي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. واليوم، ندعو إلى مراعاة التحديات الجديدة التي تطرحها التطورات في تصميم الأسلحة.

ودور المنظمات الدولية، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، فضلا عن المنظمات الإقليمية، أساسي. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الكاريبية، جميعها تتخذ تدابير مفيدة تتكيف مع الواقع على أرض الواقع، سواء من حيث التعاون الجمركي أو تعزيز نظم مراقبة الصادرات أو أمن الحدود. وذلك أيضا هو هدف خريطة الطريق الفرنسية – الألمانية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في غرب البلقان. ونأمل أن تتم محاكاة هذه الشراكة في مناطق أخرى.

السيد ميلز (الولايات المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات.

ونقدر جهود المكسيك للفت الانتباه إلى الآثار الضارة التي يمكن أن تترتب على تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها على السلم والأمن الدوليين. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما عميقا بالمسألة، وتعتقد أن تحسين إدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر التقليدية يمثل أداة رئيسية لمنع تحويل وجهتها.

والولايات المتحدة هي أكبر مقدم للمساعدة في هذه الجهود على الإطلاق. فعلى سبيل المثال، نعمل بشكل وثيق مع النيجر منذ عام ٢٠١٥.

وقد قامت هذه الشراكة ببناء أو إصلاح ٣٠ مرفق تخزين، وبتدريب الموظفين على إدارة الشؤون المادية والأمنية والمخزونات، وكذلك قامت بتدمير ١٥ طنا متريا من الذخائر الزائدة. وفي إكوادور في عام ٢٠٢٠ وحده، تم بمساعدة الولايات المتحدة توفير التدريب على إدارة الذخيرة للقوات المسلحة الإكوادورية، والمساعدة على تدمير أكثر من ٠٠٠ ٢٢٠ من قطع الذخيرة القديمة للأسلحة الصغيرة.

وإلى جانب الجهود التي نبذلها بأنفسنا، يوفر الإطار الحالي للصكوك على الصعيدين العالمي والإقليمي مجموعة من التدابير التي ستسهم إسهاما كبيرا، إذا ما نفذت تنفيذا كاملا وفعالا، في الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. بيد أن التحدي الذي لا يزال قائما هو تحسين هذا التنفيذ. وللمساعدة على الحد من العنف المسلح الذي ييسره الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ينبغي لجميع الدول أن تنفذ تنفيذا شاملا برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتعقب الأسلحة، لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها بسرعة وبطريقة موثوقة، كما ذكر متكلمون آخرون اليوم. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بتنفيذ هذه الصكوك، ومساعدة الآخرين على تنفيذها.

وخلال الاجتماع السابع من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء، المعقود في تموز/يوليه، أكد عدد كبير من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، التنفيذ المتفاوت لهذه التدابير. وذلك أمر غير مشجع، نظرا للوقت الذي مر منذ اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠١ والموارد

التي كرسها المجتمع الدولي لهذه المسألة. وبناء على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ هذه الأدوات المهمة لمكافحة تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها.

ويتناول القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥) على وجه التحديد النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها بصورة مزعزعة للاستقرار وإساءة استخدامها، بما في ذلك في سياق حظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن. ويتجلى الطابع الشامل لعدة مجالات لهذا العمل في القرار ٢٣٧٠ (٢٠١٧)، الذي يتناول ضرورة منع حصول الإرهابيين على الأسلحة. وكما هو الحال بالنسبة للصكوك الدولية القائمة، فإن الأعمال التي أنجزها المجلس كافية في رأينا. أما أوجه القصور فتكمن في الجهود الوطنية التي تبذلها الدول لتنفيذ أحكام القرارات ذات الصلة.

وعلى غرار عدد كبير من هذه الصكوك الدولية، لا يمكن أن تحقق عمليات حظر الأسلحة الفعالية إلا عندما تنفذها الدول الأعضاء. ونشجع جميع الدول الأعضاء على كفالة التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب حظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن.

وتشكل تقارير الأمم المتحدة عن تنفيذ تدابير حظر الأسلحة التي يفرضها المجلس أداة مهمة أخرى للمساعدة على تحديد المجالات التي يؤدي فيها تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها إلى تأجيج النزاعات. ولهذا السبب تؤيد الولايات المتحدة بقوة عمل أفرقة الخبراء التابعة لمجلس الأمن. وتشكل التقارير المنتظمة التي تقدمها هذه الأفرقة عنصرا حاسما من جهود مجلس الأمن الرامية إلى تعزيز تنفيذ تدابير الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة على الأسلحة. ونشجع جميع الأعضاء على التعاون مع هذه الأفرقة في إطار مهامها.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشارك في الترحيب بكم، سيدي الرئيس، وبالوزير بهاتاتشاريا في مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم المناسبة التوقيت، وأن أشيد بكم، سيدي، على جهود المكسيك لمواصلة المناقشة بشأن هذه المسألة المهمة.

فبعد مرور عشرين عاما على اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبعد ست سنوات من اتخاذ القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، لا تزال أضعف الفئات من بيننا تعاني من العواقب الخطيرة المترتبة على التقاعس عن العمل للحد من انتشار تلك الأسلحة. ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها يسهمان في زعزعة الاستقرار وتأجيج النزاعات في جميع أنحاء العالم. وفي القارة الأفريقية، وفي منطقة الساحل، وحوض بحيرة تشاد، ومنطقة وسط أفريقيا، والقرن الأفريقي، والسودان، وجنوب السودان، وليبيا، مكنت تدفقات الأسلحة غير المشروعة الإرهاب والتطرف العنيف، وصعَّدت التوترات القبلية. وللأسف، نرى مثالا آخر في هايتي، في منطقة السلام التي أقمناها في البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية.

ومما لا شك فيه أن تدفقات الأسلحة غير المشروعة أسهمت أيضا في الأزمات الإنسانية وأزمات اللاجئين والتشرد الداخلي، وقوضت سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية الهشة. ولذلك نؤكد ضرورة تعزيز ولايات مجلس الأمن، مع الاعتراف بما للنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة استخدامها من دور مزعزع للاستقرار، بوصفها محركات للنزاع وعدم الاستقرار.

وتقدر سانت فنسنت وجزر غرينادين، بوصفها دولة طرفا في معاهدة تجارة الأسلحة، ما للدول الأعضاء من حق سيادي في تقرير شؤونها الداخلية، بما في ذلك في مجال تحديد الأسلحة. بيد أن ذلك الحق ليس مطلقا عندما تتجاوز الآثار السلبية للسياسات المحلية، مثل قوانين الأسلحة المتساهلة، الحدود الوطنية. وفي الجماعة الكاريبية، ما زلنا نتضرر بشدة من التدفقات غير المسؤولة وغير المشروعة للأسلحة، على الرغم من أننا لا نصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ولا نستوردها على نطاق واسع.

ولذلك، فبغية مكافحة الأثر المدمر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد العالمي، ينبغي أن تتحمل الدول المصنعة مسؤولية وطنية أكبر، فضلا عن إقامة شراكات منسقة ومعززة بين أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وبين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأقاليمية، تمشيا مع القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩).

وثمة معاهدات وأطر وصكوك تشريعية عديدة تهدف إلى تنظيم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتخفيف من آثاره. بيد أنه يتعين على الدول والمنظمات حشد هذه الآليات سعيا لتفعيل الجهود الرامية إلى حماية المجتمعات وتعزيز التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان التي لا تزال تعاني من فترات من انعدام الأمن وعدم الاستقرار. ولذلك فإننا نظل نؤيد تأييدا كاملا الترتيبات المهمة مثل مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠، وخريطة الطريق الإقليمية لغرب البلقان، وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الكاريبية لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وهي خريطة طريق قمنا بتسريعها.

ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي دعما كاملا الآليات والمؤسسات التعاونية لتعقب الأسلحة والذخائر وإدارتها وتخزينها بصورة مأمونة، فضلا عن الجهود الرامية إلى التوعية وجمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وتتطلب حالات ما بعد النزاع على وجه الخصوص من مؤسسات الدولة تعزيز الثقة والاستقرار من خلال المسك بزمام الأمور في مجالات الأمن والتنمية وإصلاح قطاع الأمن.

وعلاوة على ذلك، نؤكد أهمية المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمع المدني والنساء والشباب في جميع الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية والأطر المؤسسية والسياساتية من أجل الدعم الفعال لبرامج نزع السلاح والتسريح وإصلاح قطاع الأمن وإعادة الإدماج.

فتدفقات الأسلحة غير المشروعة تخلق تحديات متعددة الأبعاد تعوق تحقيقنا لأهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن التهديد غير المتناسب الذي يتعرض له النساء والأطفال يثير القلق. ولا تعفى أي دولة من هذه الواجبات، ويلزم على وجه السرعة اتخاذ إجراءات جماعية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه وعلى جميع المستويات لكفالة السلم والأمن الدوليين.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرني أن أراكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن. ونشكر السيد روبن غايس والسيدة ماريا بيا ديفوتو على إحاطتيهما.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يولد العديد من التهديدات والتحديات. وهي ظاهرة حادة بشكل خاص في الدول النامية، التي كثيرا ما تجد نفسها غارقة في هذه الأسلحة. ويؤدي الانتشار غير الخاضع للرقابة لهذه الأسلحة إلى وقوعها في أيدي الشبكات الإجرامية المنظمة والجماعات المسلحة غير القانونية، وكذلك في أيدي المتطرفين والإرهابيين. والمدنيون العاديون هم الذين يعانون أكثر من غيرهم نتيجة لهذا الوضع.

ويجب أن تظل مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة محور اهتمام جميع الدول. وبناء على ذلك، ينبغي أن يجري هذا العمل أولا وقبل كل شيء في الجمعية العامة، حيث يحق لكل بلد التصويت وتوجد لديه الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات ذات الصلة. ونرحب بالاختتام الناجح للاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول الأعضاء كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونشيد بجهود الرئاسة الكينية في ذلك الاجتماع.

وكانت نتيجة المناقشات الشاملة التي جرت في الجمعية العامة قائمة طويلة من التوصيات، سيؤدي تنفيذها إلى إحراز تقدم ملموس في المكافحة العملية للتدفقات غير المشروعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ الوثيقة الختامية للاجتماع على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

وينظر مجلس الأمن أيضا في مسألة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي عام ٢٠١٥، اتخذ المجلس

القرار المواضيعي ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، الذي يحدد بشكل شامل آراء المجلس بشأن مكافحة هذه الآفة. وعلاوة على ذلك، نلاحظ البيانات الرئاسية المعتمدة بشأن جوانب محددة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي الوقت نفسه، من الواضح أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يكرر مهام الجمعية العامة، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة عالمية مثل مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتمثل الدور الرئيسي لمجلس الأمن في تيسير تسوية النزاعات في بلدان ومناطق بعينها من خلال الاستفادة من طائفة من التدابير المنطبقة على حالة معينة، كل منها مصمم للمساعدة في تحقيق هدف محدد.

وفي هذا الصدد، من المهم أن نتذكر أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشكلة عالمية لها أثر سلبي، بما في ذلك على تنفيذ التدابير ذات الصلة من خلال مجلس الأمن. ولا يمكن حل هذه المشكلة من خلال فرض قيود على دولة معينة أو تعزيز أي بعثة بعينها لحفظ السلام. ويتحمل مجلس الأمن على النحو الواجب مسؤوليته في هذه المسائل. غير أن أي جهود تبذل، في الوقت نفسه، لمعالجة المسائل التي تدخل في نطاق اختصاص الجمعية العامة ستكون مضللة.

إن الأسباب الرئيسية لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون ضوابط في جميع أنحاء العالم معروفة جيدا. والاتجار غير المشروع بهذا النوع من الأسلحة هو نتيجة مباشرة للتشريعات الوطنية المفرطة في التساهل أو للثغرات المستمرة في النظم الوطنية لمراقبة الصادرات، والتي تؤثر، على وجه الخصوص، على البلدان المجاورة. كما أننا لا نرى سلوكا مسؤولا بما فيه الكفاية من جانب العديد من منظمات سماسرة الأسلحة الناشطة في سوق الأسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن الدول التي لديها مخزونات مفرطة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تتصرف دائما بمسؤولية؛ فعوضا عن محاولة التخلص من هذه الأسلحة، فإنها غالبا ما تحاول بيع فوائضها، مع إيلاء اهتمام ضئيل جدا لمشكلة عمليات النقل غير المشروعة عبر الحدود.

وثمة تهديد كبير ناجم عن إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بموجب تراخيص منتهية الصلاحية أو دون تراخيص من البلدان التي تملك التكنولوجيات ذات الصلة. ومن الواضح أن شحنات الأسلحة المصنعة بهذه الطريقة يتم إخفاؤها بكل طريقة ممكنة، مما يعني أن المستخدمين النهائيين هم أجزاء من شبكات إجرامية في معظم الحالات. والمشكلة الرئيسية هي أنه سعيا وراء الربح أو لتنفيذ جداول أعمال سياسية قصيرة النظر، لا يلقي الموردون بالا لمن تقع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المصدرة في أيديهم أو أين تُستخدم أو لأي أغراض.

إن الاتحاد الروسي لديه تشريعات وطنية متطورة جدا لمكافحة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا وطائفة أفضل الممارسات المجربة والمختبرة مع الدول المهتمة. وندعو جميع الدول الأعضاء، من خلال تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة ومع مراعاة توصيات الاجتماع السابع للدول الأعضاء بشأن هذه العملية في الجمعية العامة، إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ التدابير التالية على الصعيد الوطني: فرض حظر شامل على نقل جميع أنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى كيانات غير مأذون لها من قبل حكومات الدول المتلقية؛ وضمان التنظيم الصارم والرقابة المباشرة من جانب الدول على أنشطة السمسرة في مجال تصدير الأسلحة في نطاق ولايتها القضائية والحد من عدد هؤلاء السماسرة قدر الإمكان؛ وحظر إعادة تصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستوردة أو نقلها لاحقا دون موافقة خطية من الدولة المصدرة الأولية؛ ومنع إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بموجب تراخيص منتهية الصلاحية أو من دون تراخيص من الدولة الحائزة لتكنولوجيا إنتاجها، بما في ذلك الحد من الممارسة التي يتم بموجبها إدخال تحديثات طفيفة على الأسلحة المنتجة سابقا بموجب ترخيص دون موافقة الشركة المصنعة الأصلية ثم تصديرها كمنتج جديد.

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أن مكافحة تهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وضمان التخزين الآمن للمخزونات وتدمير الفوائض، جميعها أمور من صلاحيات الدول نفسها وجزء لا يتجزأ من سيادتها. ولهذا السبب، فإن ثمة أهمية قصوى في هذا الصدد للعمل

المشترك لجميع الدول في الجمعية العامة وما يلي ذلك من تنفيذ التدابير الموضوعة في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة، أولا وقبل كل شيء على الصعيد الوطني. وبهذه الطريقة وحدها، سنتمكن من تحقيق هدف مشترك ونجاح عملي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء العالم.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بالرئيس في نيويورك. وأشيد برئاسة بلده لمجلس الأمن لهذا الشهر على عقدها مناقشة اليوم المفتوحة بشأن كبح تحويل وجهة الأسلحة والاتجار غير المشروع بها – وهو تحد ترى كينيا أنه يتطلب تعزيز الإجراءات من جانب مجلس الأمن. وأشكر السيد روبن غايس من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والسيدة ماريا بيا ديفوتو على إحاطتيهما.

خلال رئاستنا في تشرين الأول/أكتوبر، أتيحت لمجلس الأمن فرصة التداول بشأن سبل التصدي للتهديد الذي تشكله التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما في سياق عمليات السلام (S/PV.8874). وكان هناك تأييد واسع من الأعضاء لمواصلة هذه المداولات؛ ولذلك، نأمل أن تستمر مناقشة اليوم وثيقة الصلة في إفادة أعمال المجلس في هذه الساحة الهامة.

إن استمرار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة عامل أساسي في تفجير النزاعات التي يتصدى لها مجلس الأمن وفي تفاقمها. فهو يوفر للجهات من غير الدول ذات الأهداف السياسية والأيديولوجية المتشددة الوسائل لتحويل معارضتها إلى عنف إجرامي ضد الدولة والمدنيين. ويحبط جهود تسوية النزاعات بتسببه في إطالة أمد الحرب. وتتفاقم الأزمات الإنسانية وتمتد فتراتها. وهو يؤدي إلى تزايد الهجمات على قوات حفظ السلام التي تُرسل بموجب تفويض من مجلس الأمن.

ولا يمكن إنكار الدور المؤجج للنزاع الذي تؤديه الأسلحة غير المشروعة في جميع حالات النزاع المعروضة على المجلس تقريبا، كما ذكرت عدة وفود. وتتناول أحدث نسخة من تقرير الأمين العام الذي يصدر كل سنتين عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2021/839) العديد من المسائل المعروضة على المجلس.

ونظرا لأهمية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في تصعيد النزاعات المدمرة وإطالة أمدها، ما زلنا نشعر بالحيرة إزاء الأسباب التي تجعل المجلس مترددا في بذل كل جهد لمعالجة هذه المشكلة. ونرحب بالمساعي الجديدة لبذل قصارى الجهود، مع الاعتراف بالمنظورات ذات الصلة للأعضاء الذين سعوا تاريخيا إلى تناول الموضوع بحذر والاستجابة لها. ونتفق على أن توخي الحذر أمر مهم ونتطلع إلى إيجاد النقاط المشتركة والوصول إليها حتى نتمكن من اتخاذ مزيد من الإجراءات. وبعد أن ترأسنا الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول الأعضاء كل سنتين في الجمعية العامة، ندرك إدراكا عميقا ضرورة عدم محاكاة أو تقويض ولاية الاجتماع، ولكننا نعتقد أن هناك المزيد مما يمكن لمجلس الأمن أن يفعله خارج نطاق تلك الولاية في مجال عمله المحدد.

وبينما قد لا نتمكن من التصدي فورا لكل جانب من جوانب التحدي، فإننا نعتقد أن هناك إجراءات جاهزة للقيام بها الآن. وأود أن أبرز أربع توصيات لكي ينظر فيها المجلس.

أولا، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد أُكد ذلك خلال الاجتماع السابع الذي تعقده الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهو الاجتماع الذي تشرفت كينيا برئاسته.

ثانيا، ينبغي تمكين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ماليا وتقنيا للنهوض بتبادل المعلومات وجهود التوعية والتنسيق بين الوكالات من أجل التصدي لتحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها. ونظرا لأن الكثير من جهود المجلس تركز على الملفات الأفريقية، ينبغي تعزيز آليات من قبيل "المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة" في منطقتنا وتشاطر قدراتها مع نظيراتها في جميع أنحاء القارة.

ثالثا، وهو الأهم، نحن بحاجة إلى أن ننظر إلى هذا التحدي باعتباره جزءا من نظام إيكولوجي تتفاعل فيه تهديدات مدمرة. ولا يزال

هناك الكثير مما ينبغي عمله للتصدي للشبكات والنظم الإيكولوجية الإجرامية التي تؤجج النزاع، ولا سيما تلك التي تجنى الأرباح من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فمن منطقة الساحل إلى القرن الأفريقي، تؤدي الاقتصادات الإجرامية إلى تفاقم آثار أنشطة المتمردين والجماعات الإرهابية وتطيل أمدها. وإذا لم يتم التصدي لتلك الاقتصادات الإجرامية بكل الأدوات المتاحة في ترسانة المجلس، فقد تكون النتيجة انهيار العديد من الدول. وندعو إلى استخدام نظم الجزاءات بجرأة أكبر من أجل تقليل الحوافز الضارة لشن الحروب وبناء الاقتصادات الإرهابية.

عندما ضغطت كينيا من أجل إدراج أسماء جماعات إرهابية في نظم الجزاءات المناسبة، أشارت ردود بعض الأعضاء السلبية إلى ما قد يشكله ذلك الإجراء من تهديد للعمل الإنساني. والأمر الذي لا يؤخذ في الاعتبار بجدية كافية هو تزايد الاحتياجات الإنسانية جراء الطابع الطويل الأمد بشكل متزايد للعمليات التي يشنها الإرهابيون والجماعات المتمردة. فالإرهاب والتمرد يدران ربحا، ولن تكون هناك نهاية للحروب وموجات المعاناة إذا لم يُصعد مجلس الأمن إجراءاته ضد الاقتصادات الإجرامية التي تواصل العمل بدافع تحقيق الربح، وهو ما يتجلى بشكل خاص في تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والاتجار بها.

رابعا، هناك حاجة إلى أن يدرج المجلس، في ولايات البعثات، الاستجابة لاحتياجات البلدان المضيفة من خلال تقديم الدعم التقني لإصلاحات قطاع الأمن وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وقدرات الرصد. ويمكن تناول الأنشطة التي تُنفذ في إطار هذا الدعم في تقارير الأمين العام ذات الصلة لرصد التقدم المحرز والتصدي لأي تحديات كتدبير وقائي.

وأؤكد من جديد التزام كينيا بجميع الجهود الرامية إلى التصدي الشامل لهذا التحدي المتمثل في تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والاتجار بها، وأرحب بما تبذله المكسيك من جهود للتوصل إلى قرار في هذا الصدد واعتماده.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أتوجه، في البداية، بالشكر إلى وزير الخارجية إبرارد كاسوبون على ترؤسه لجلسة اليوم، كما أشكر السيد غايس والسيدة ديفوتو على إحاطتيهما.

يصف الأمين العام غوتيريش في خطته لنزع السلاح تحديد الأسلحة التقليدية بأنه نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح. وتورد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الحد من التدفق غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوصفه أحد الغايات المهمة. وذلك يدل على أن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لها تأثير على تحقيق السلام والأمن والتنمية. ويبين أيضا أن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمر حاسم الأهمية للحفاظ على التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لجميع البلدان، فضلا عن الأهمية الملحة لتعزيز تحديد الأسلحة التقليدية في إطار متعدد الأطراف.

وعلى مر السنين، بذل مجلس الأمن جهودا دؤوبة للتصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فقد اتخذ القرارين ٢١١٧ (٢٠١٣) و ٢٢٢٠ (٢٠١٥). وهو يضع تأثير هذه الأسلحة في الاعتبار أيضا عند التداول بشأن المسائل الإقليمية الساخنة. ويظل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ظاهرة خطيرة تتشابك مع النزاعات المسلحة والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من المشاكل، مما يزيد من معاناة الناس في مناطق النزاع ويشكّل خطرا كبيرا على السلام والأمن الدوليين.

وسعيا لمعالجة هذه المشكلة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تركيز جهوده على عدة مجالات.

أولا، يجب أن نعزز قدرات البلدان المعنية وننجح في إدارة كامل دورة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي لتلك البلدان أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة هذه الأسلحة عن طريق وضع القوانين واللوائح وتحسينها وتعزيز الرقابة. وينبغي لمجلس الأمن أن يقدم لتلك البلدان الدعم السياسي لجهود السلام والمصالحة وإعادة الإعمار بعد الحرب من أجل مساعدتها في التصدي بفعالية لخطر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

خلال فترة تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن التي تعقب الحروب. وينبغي لعمليات السلام المنتشرة في مختلف مناطق البعثات أن تضطلع بواجباتها مع التقيد الصارم بولاية كل منها واحترام سيادة البلدان المعنية. ويجب عليها أيضا أن تدعم بناء القدرات بنشاط وأن تقدم المساعدة لتلك البلدان.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد بلدان المنطقة في التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاع والعنف. وتكمن الأسباب الجذرية وراء مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى حد كبير في الفقر والتخلف. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتنمية الاقتصادية وتوفير سبل العيش للناس في المناطق التي مزقتها الحروب والبلدان الخارجة من النزاعات والمتضررة من جائحة كوفيد-١٩ للمساعدة في القضاء على الفقر الذي طال أمده ومعالجة التخلف. ومن الضروري أن نساعد البلدان النامية في تعزيز تطوير بنيتها التحتية وتسريع عملية التصنيع والتحديث وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والحفاظ على سلام إقليمي دائم.

وتهدف مبادرة التنمية العالمية التي اقترحتها الصين إلى إيجاد أوجه تآزر عالمية للإسهام في التنمية وتلبية الاحتياجات الإنمائية لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى الانضمام إلى تلك المبادرة من أجل التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق التنمية المشتركة في جميع البلدان.

ثالثا، يجب علينا أن ننفذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحظر الأسلحة تنفيذا صارما وأن نوقف التدفق غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجب على جميع البلدان أن تنفذ بدقة القرارات المتعلقة بحظر الأسلحة والأحكام ذات الصلة الصادرة عن لجان الجزاءات من خلال الامتناع عن نقل الأسلحة أو بيعها إلى البلدان التي يفرض عليها مجلس الأمن حظرا على الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تفسير القرارات ذات الصلة على نحو صحيح وتنفيذها بدقة، ولا ينبغي استخدام إنفاذ تدابير الحظر هذه كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المعنية أو التعدي على سيادتها.

وما فتئت الصين تؤكد أن الجزاءات ليست سوى وسيلة، لا غاية في حد ذاتها. ويتمثل مقصد المجلس الأصلي من فرض تدابير الحظر على توريد الأسلحة في مساعدة البلدان المعنية على استعادة الاستقرار الوطني والنظام الاجتماعي. وينبغي ألا تعوق تدابير حظر الأسلحة ما تبذله تلك البلدان من جهود لتعزيز قدراتها الأمنية. وفي ضوء التطورات والاحتياجات الفعلية للبلدان المعنية، ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بتعديلتدابير حظر الأسلحة وفقا لذلك من أجل مساعدة الحكومات على الارتقاء بفعالية بقدراتها الأمنية.

رابعا، يجب على المجتمع الدولي أن يعزز التعاون العملي الثنائي والمتعدد الأطراف وأن يستفيد استفادة كاملة من دور الأمم المتحدة بوصفها قناة التعاون الرئيسية. وينبغي لبلدان أي منطقة إقليمية أو دون إقليمية أن تتبادل المعلومات والخبرات بنشاط وأن تشدد الرقابة على الحدود والصادرات وأن تحسن الرصد وإنفاذ القانون. وينبغي أن ندعم مواصلة الأمم المتحدة لدورها القيادي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأن نشجع التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ والصك الدولي الذي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها؛ وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ ومعاهدة تجارة الأسلحة، من بين أمور أخرى، من أجل دعم تطوير تعاون ومساعدة شاملين وقويين على الصعيد الدولي.

وفي إطار الأمم المتحدة، ينبغي لآلية تحديد الأسلحة التقليدية أن تكثف التفاعل والتنسيق وأن تكمل الجهود التي تبذلها جميع الأطراف وتعززها سعيا لتحسين أوجه التآزر.

وقد دأبت الحكومة الصينية على معارضة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي تتخذ نهجا حصيفا ومسؤولا

فيما يتعلق بتصدير هذه الأسلحة. فقد شاركت الصين بنشاط، منذ انضمامها إلى معاهدة تجارة الأسلحة في يوليو/تموز ٢٠٢٠، في إدارة تجارة الأسلحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك تشارك الصين – في سياق الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون والصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية – في تعاون دولي مع البلدان النامية لمكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أنشأت الصين صندوق التعاون الصيني الأفريقي للسلام والأمن لدعم مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا علاوة على التعاون الصيني الأفريقي في مجالات السلام والأمن وحفظ السلام والاستقرار .

إن مكافحة الاتجارغير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يمكن أن تتحقق بين عشية وضحاها. فبناء عالم خال من العنف المسلح مهمة شاقة وطويلة الأجل. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي في بذل جهود دؤوبة من أجل اتخاذ إجراءات مشتركة صارمة ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصون السلم والأمن الدوليين.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة المكسيكية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة جدا وأرحب بمعاليكم في ترؤسها. كما أشكر السيد غايس والسيدة ديفوتو على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

يسجل وفد بلدي قلقه إزاء تأثير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في النزاعات وما بعد النزاعات على السواء، ولا سيما على النساء والأطفال والعاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والعاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام. فما زالت الأسلحة الصغيرة غير المشروعة تزيد من تأجيج النزاعات المسلحة وإدامة هذه النزاعات وتفاقمها. وتزداد مخاطر انعدام الأمن والفوضى على المجتمعات عندما تقع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الأيدي الآثمة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية المنظمة. ولذلك يمكن للأسلحة غير المشروعة أن تبدد جهود السلام وتعرقل الانتعاش والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد انتهاء النزاع وتقوض فعالية وكفاءة عمل مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين.

يثني وفد بلدي على جهود وإنجازات الدول الأعضاء ومجلس الأمن في اعتماد وتنفيذ الأطر والتدابير الرامية إلى التصدي لمسألة الأسلحة غير المشروعة. غير أن الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة على المدنيين يظل كبيرا. فوفقا لتقرير الأمين العام لهذا العام (S/2021/839)، تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ٢٧ في المائة من وفيات المدنيين في النزاعات المسلحة وتتسبب الأسلحة الثقيلة والذخائر المتفجرة في ٢٤ في المائة منها؛ ومما يثير الجزع أن عدد القتلى في أعمال العنف المسلح التي تحدث خارج نطاق النزاع أعلى من ذلك. وأود أن أشدد على النقاط التالية في ذلك السياق.

أولا، من الضروري دعم القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن. فبالقيام بذلك يمكن منع نشوب النزاعات والحيلولة دون استخدام القوة ومنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل النظر في تطبيق التدابير اللازمة واستعراضها في مواجهة التطورات في الميدان وخصائص حالات معينة من أجل التصدي على أفضل وجه للتهديد الذي تشكله الأسلحة غير المشروعة على السلام المستدام في حالات النزاع وما بعد النزاع من دون التأثير سلبا على قدرة الدول على كفالة الأمن والنظام في بيئات ما بعد النزاع. وينبغي التركيز بشكل كاف على بناء قدرات الدولة، بما في ذلك ما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن ومراقبة وإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن مكافحة الأسلحة غير المشروعة.

ثالثا، يلزم اتباع نهج كلي للتصدي بفعالية لمسألة الأسلحة غير المشروعة. وعلى الصعيد الوطني، تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن كفالة المراقبة الفعالة للأسلحة ومكافحة الجريمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وينبغي أن تستكمل هذه الجهود بأطر تعاون دولي

ومساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف وإقليمية وعالمية. ويوفر برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، سبلا استراتيجية للدول الأعضاء لابتكار إجراءات وطنية وإقليمية مناسبة. ويمكن أن تثبت المبادرات الإقليمية، مثل إسكات المدافع في أفريقيا، أنها فعالة إذ يمكنها التعامل مع الخصائص الإقليمية. ويظل القراران ٢١١٧ (٢٠١٣) و ٢٢٢٠ (٢٠١٥) والعديد من البيانات الرئاسية مهمة في المساعدة على التصدي لبلية الأسلحة غير المشروعة في النزاعات. وندعو إلى تعزيز التعاون بشأن جميع تلك الأطر.

وأخيرا، نود أن نعيد التأكيد على أهمية ضمان حق الدول في حيازة الأسلحة المشروعة وتصنيعها ونقلها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها الدفاعية والأمنية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله على وجه السرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أبدأ بتوجيه الشكر للمكسيك على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة بشأن أثر تحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن. إن ترؤس معالي الوزير مارسيلو إبرارد كاساوبون، وزير الخارجية، دليل واضح وقوي على الأهمية التي توليها المكسيك، شأنها شأن المجتمع الدولي، لهذه المسألة. كما أشكر مقدمي الإحاطتين على عرضيهما ورؤاهما.

إن مناقشة الآثار المختلفة لتحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن مناقشة هامة وعاجلة، إذ أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة أسلحة تقليدية يسهل الحصول عليها وإخفاؤها واستخدامها. وتلك الأسلحة تضرب عشوائيا ومن دون تمييز، مستهدفة الأطفال والنساء والشباب بصفة خاصة. إنها تجعل النزاعات أكثر فتكا بنقلها إلى المناطق المأهولة بالسكان. وإمكاناتها في زعزعة الاستقرار هائلة، لا سيما في أفريقيا، حيث تغذي النزاعات والتطرف العنيف وحتى الإرهاب.

ولتحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها آثار مباشرة وطويلة الأجل على حد سواء. فبالإضافة إلى التكاليف البشرية يسفر هذا الاتجار عن عواقب مدمرة شاملة، لا سيما على النسيج الاجتماعي والاقتصادي وبناء السلام وحفظ السلام، فضلا عن جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وكذلك يساور المغرب القلق إزاء تزايد الترابط بين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتنامي شبكات اللصوصية والقرصنة، فضلا عن انتشار الجهات الفاعلة من غير الدول والجماعات المسلحة الانفصالية والإرهابية. وللأسف تسير تلك الصلات جنبا إلى جنب مع الظواهر الأخرى ذات الصلة، مثل تشريد السكان وانعدام الأمن الغذائي وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتتطلب تلك الآثار المدمرة استجابات شاملة ومتكاملة من المجتمع الدولي. وتضطلع الأمم المتحدة في ذلك السياق بدور هام في كبح أثر تسريب الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن وفي إيجاد حلول جماعية ومتفق عليها. ويرحب المغرب في ذلك الصدد بكون أن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أصبحت أولوية للمجتمع الدولي، بفضل اعتماد برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بتوافق الآراء في عام ٢٠٠١. ويحتفظ برنامج العمل، الآن أكثر من أي وقت مضى، بأهميته وقوته وفعاليته بالنظر إلى الأثر المتعدد الأبعاد لتحويل وجهة هذه الأسلحة والاتجار بها.

ويرحب المغرب، الذي يرأس اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، بالاهتمام الذي أولاه المجتمع الدولي لآثار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتحويل وجهتها والاتجار بها، لا سيما في السياق الحالي للاحتفال بالذكرى العشرين

لبرنامج العمل والعمل الناجح للاجتماع السابع للدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ البرنامج علاوة على التعبئة النشطة لأعضاء مجلس الأمن.

ونظرا للآثار المقلقة التي تترتب على تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على السلام والأمن الدوليين والإقليميين، فإن لمجلس الأمن دور حاسم بصفة خاصة ينبغي أن يؤديه، لا سيما في مجالات المنع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن وحماية المدنيين وضمان الأمن في عمليات حفظ السلام.

وتغتنم المملكة المغربية فرصة هذه المناقشة المفتوحة للتأكيد على أهمية كفالة أن تظل الملكية والقيادة الوطنيتان الكاملتان بمثابة المبدأ التوجيهي فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وكجزء من التزامه بالأهمية الكاملة لبرنامج العمل، وكذلك بالصك الدولي للتعقب، قام المغرب مؤخرا بتحديث ترسانته القانونية باعتماده قانونا في آب/أغسطس ٢٠٢٠ بشأن المواد والمعدات الدفاعية والأمنية والأسلحة والذخيرة، وأولي فيه اهتمام خاص لتعقب الأسلحة والذخائر. وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات الوسم قد وُضعت في ضوء المعايير التي أوصى بها موجز الأمم المتحدة لوحدات تدابير التنفيذ المتعلقة بتحديد الأسلحة الصغيرة.

وتؤكد المملكة المغربية من جديد الحاجة الملحة للتعاون الدولي لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وفي هذا الصدد، لن يدخر المغرب جهدا في الإسهام في المكافحة الفعالة لآفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، سواء على الصعيد الثنائي أو الثلاثي أو فيما بين بلدان الجنوب أو المتعدد الأطراف أو الدولي. وتهدف برامج التعاون التي ينفذها المغرب، ولا سيما مع البلدان الأفريقية الشقيقة، بصفة خاصة إلى تعزيز قدرات البلدان الأكثر تضررا من خلال التدريب والموارد البشرية المؤهلة والمعدات المكيفة لرصد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة منذ دخولها وطوال دورة حياتها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بالاج (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي، وبلدكم، المكسيك، بصفتها الدولة التي تترأس مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أثر تحويل وجهة الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن. وأود أيضا أن أشكر السيد غايس والسيدة ديفوتو على إحاطتيهما المفيدتين.

وهذه المسألة بالغة الأهمية، ولا تزال، للأسف، ذات صلة في المستقبل المنظور. يمثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، فضلا عن التنمية المستدامة. ويجري خوض الحروب المعاصرة اليوم إلى حد كبير بواسطة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تقتل أو تصيب عددا من الناس أكثر من أي نوع آخر من الأسلحة وتؤدي دورا محوريا في بدء النزاعات المسلحة وتفاقمها وإدامتها. وتمثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحديا عالميا، وهو ذو صلة كبيرة بكل دولة في جميع القارات، ولذلك يتطلب جهودنا المتضافرة.

واسمحوا لي أيضا أن أوجه الانتباه إلى الصلة الواضحة بين انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والهجمات الإرهابية الشنيعة المرتكبة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أوروبا. وهنغاريا مقتنعة بأن إحدى أولوياتنا العليا ينبغي أن تتمثل في منع الإرهابيين من حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وغني عن القول إن الهجرة غير المشروعة تسهل أيضا حيازة هذه الأسلحة وتهريبها بصورة غير مشروعة.

وللمجتمع الدولي دور هام يضطلع به في إيجاد حل قابل للتطبيق لمسألة حيازة هذه الأسلحة وذخائرها وإساءة استخدامها وتهريبها بصورة غير مشروعة، فضلا عن إدارة المخزونات. وهذا العام، إذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، لحظة لتجديد الالتزام بضمان أهمية البرنامج وفعاليته في السنوات القادمة من أجل تعزيز أثره الإيجابي بعيد المدى على الأمن العالمي والإقليمي والبشري.

ونعتقد أن برنامج العمل هو أحد أهم الأدوات العالمية في جهودنا العالمية لمكافحة التهديدات المذكورة آنفا. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أننا نعتبر إدخال الذخيرة في نطاق برنامج العمل مسألة ذات أهمية كبيرة، لأنه مثلما لا يمكن للقلم أن يكتب بدون حبر، لا يمكن للأسلحة أن تقتل بدون ذخيرة. ولهذا السبب، فإن الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عادة ما ينطوي على حظر الذخيرة أيضا.

وبرنامج العمل ليس الأداة الوحيدة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأوجه التآزر مع الصكوك الدولية الأخرى، مثل معاهدة تجارة الأسلحة؛ وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ ومع المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيوية أيضا. وتعلق هنغاريا أيضا أهمية كبيرة على كفالة اتخاذ إجراءات فعالة لمراقبة الصادرات تفي بجميع المتطلبات الدولية القائمة.

ونظرا لقربنا من المنطقة، انضمت هنغاريا إلى مبادرة فرنسا وألمانيا لإنشاء فريق عمل معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية في غرب البلقان. كما نشطنا بصفتنا الوطنية في تعزيز أمن المخزونات في المنطقة. وفي إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قدمنا دعما ماليا قدره ٢٥٠ ٠٠٠ يورو لمشروعين في البوسنة والهرسك والجبل الأسود للمساعدة في جهودهما الرامية إلى التخفيف من التحديات في تخزين تلك الأسلحة والذخائر.

واستنادا إلى ما سبق، نرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يدرج هذه المسألة في جدول أعماله من وقت لآخر، فضلا عن دراسة الكيفية التي يمكن أن يسهم بها في النهوض بالاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة الواردة في آخر تقرير للأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي صدر في نهاية أيلول/سبتمبر (S/2021/839).

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نشاطر القلق بشأن العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية المترتبة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها إلى جهات متلقية غير مأذون لها.

وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه هو الإطار العالمي الوحيد للتصدي لتلك التحديات المتعددة الأوجه. وهذا الصك الطوعي غير الملزم قانونا، الذي انبثق عن عملية قائمة على توافق الآراء داخل الأمم المتحدة وساهم إسهاما كبيرا في تعبئة الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، لا يزال ساريا وهاما.

وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها ضحية للإرهابيين المدعومين من الخارج تواجه خطر الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات المرتبط بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تقدر برنامج العمل تقديرا عاليا وتدعو إلى كفالة تنفيذه المتوازن والفعال والكامل، بما في ذلك من خلال تحديد تحديات تنفيذه ومعالجتها لها. وكما يبين برنامج العمل بوضوح، تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبالتالي، يجب عليها أن تحدد المشاكل المرتبطة بهذه التجارة وأن تجد سبلا لحلها.

ولضمان التنفيذ الكامل لبرنامج العمل، يجب أن تؤخذ في الاعتبار قدرات وأولويات الدول والمناطق. وفي هذا السياق، يجب إعطاء الأولوية لتزويد البلدان النامية بما يكفي من الموارد المالية والوسائل التكنولوجية والمعارف التقنية اللازمة، بما في ذلك نقل التكنولوجيا ذات الصلة، والتي يجب أن تكون مستدامة وكافية وغير تمييزية وغير انتقائية وغير مشروطة وبناء على طلب الدول المعنية. ويجب أن يأخذ في الاعتبار أيضا سياسات وأولويات الدول، حيث أقر برنامج العمل بأن تنظيم الاتجار بالأسلحة الصغيرة مسؤولية وطنية في المقام الأول.

وفي جميع الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يجب احترام حق كل دولة في صنع هذه الأسلحة وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها احتراما كاملا. وهذا بالطبع من بين متطلبات ممارسة الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس الذي أكدته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ووفقا لبرنامج العمل، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه يديم النزاعات، ويفاقم العنف، ويساهم في تشريد المدنيين، ويقوض احترام القانون الدولي الإنساني، ويعيق تقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا النزاعات المسلحة ويشجع الجريمة والإرهاب.

وفي هذا الصدد، قد يرى مجلس الأمن أنه من المناسب، في بعض الحالات، دراسة ومعالجة أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها إلى جهات متلقية غير مأذون لها في حالات النزاع. ويجب أن يتم ذلك، بطبيعة الحال، دون تقويض التجارة المشروعة في هذه الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يقتصر نطاق الجهود التي يبذلها المجلس على الجوانب المتصلة بالآثار الضارة الخطيرة لتحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها على النزاع المعني.

واعتماد نهج شامل أمر أساسي لإيجاد حل قابل للتطبيق وطويل الأجل لهذا التحدي المتعدد الأوجه. ويجب أن تأخذ الجمعية العامة ومؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في الاعتبار على النحو الواجب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكان (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن عميق تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، ولمن قدموا الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

تفيد التقارير أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقتل ما لا يقل عن نصف مليون شخص سنويا، وتشكل تهديدا خطيرا للتحرر من الخوف الذي هو حق للجميع. ولضمان الأمن البشري، الذي يضع الناس في صميم نموذجنا الأمني، يجب معالجة تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها على سبيل الأولوية.

وكان الاختتام الناجح للاجتماع السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في تموز/يوليه دليلا على الرغبة القوية لدى الدول الأعضاء في دفع المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة قدما. وفي هذا السياق، ترحب اليابان، بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار الرئيسيين، باتخاذ القرار A/C.1/76/L.43، المعنون ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه“، في اللجنة الأولى، الذي حدد موعدا للاجتماع المقبل للدول الذي يعقد مرة كل سنتين، ويجدد التزامنا الجماعي بهذه المسألة الهامة.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة منظورات تتعلق بدور مجلس الأمن في معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أولا، يجب على أعضاء المجلس أن يأخذوا في الاعتبار، كما أبرز الاجتماع السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين، التطورات الجديدة التي طرأت منذ اتخاذ القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، وهو أحدث قرار لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة حصرا، في عام ٢٠١٥. والواقع أن التكنولوجيات الجديدة ذات الاستخدام المزدوج تثير تعقيدات إضافية في التصدي للتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي حزيران/يونيه، نظمت بعثتي حلقة عمل عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ركزت على آثار التكنولوجيات السريعة التطور. وأود أن أكرر التأكيد على أهمية المناقشة المتعمقة للتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة بشأن هذه المسألة.

ثانيا، من الواضح أن عمليات التمشيط السريعة للأسلحة المتبقية بعد الصراعات أمر حيوي لضمان الأمن البشري في المجتمعات التي مزقتها الحرب والمساعدة على منع تكرار الصراع. وتود اليابان أن تؤكد

على الدور الحاسم لمجلس الأمن في تحقيق نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بفعالية في مناطق ما بعد الصراع. كما أن حظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن حاسم لمنع تحويل وجهة الأسلحة إلى جهات فاعلة غير مشروعة. وجميع الدول الأعضاء ملزمة بالتقيد الصارم بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثالثا، إن اليابان، بوصفها مرشحة لمقعد غير دائم في المجلس للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، تسهم بنشاط في معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والواقع أن التزام اليابان بمعالجة هذه المسألة يعود إلى منتصف التسعينات، عندما بادرت بإنشاء فريق خبراء الأمم المتحدة وفريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة، الذي مهد الطريق لاعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام ٢٠٠١. ومؤخرا، ساهمت اليابان بمبلغ مليوني دولار في صندوق كيان إنقاذ الأرواح الذي تقوده الأمم المتحدة، والذي أطلق في عام ٢٠١٩، استنادا إلى جدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح. كما دعمت اليابان المبادرات الإقليمية، بما في ذلك مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا.

وختاما، تظل اليابان ملتزمة التزاما كاملا بجدول الأعمال الهام هذا وستواصل دعم عمل المجلس ذي الصلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد لام باديلا (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر غواتيمالا وفد المكسيك، بصفته رئيسا لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أثر تسريب الأسلحة والاتجار بها على السلام والأمن. ونحن ممتنون لمشاركة السفير مارسيلو إبرارد كاساوبون، وزير خارجية المكسيك؛ ومدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح؛ وكذلك أعضاء فريق المناقشة.

إن عواقب انتشار الأسلحة النارية على بناء السلام مهمة وتؤثر على البلدان سواء في حالات النزاع أو في حالات ما بعد النزاع، وكذلك على البلدان الأخرى التي تشهد مستويات كبيرة من انعدام الأمن والعنف. ولا يتناقص الإنتاج العالمي لهذه الأسلحة وذخائرها، ولا يزال تسريبها إلى السوق غير المشروعة يمثل مشكلة مستمرة. وعلاوة على ذلك، يسهم تسريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في تحديات أمنية أخرى، مثل تيسير الأنشطة المتصلة بالمخدرات ووجود الجريمة المنظمة، وتقويض حماية الناس، وعرقلة تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز الصحة البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

ولا يمكن إنكار أنه من أجل معالجة مسألة الأسلحة النارية معالجة شاملة، يجب أن ندرج مسألة الذخيرة، التي تنتشر وتُحول، بسبب خصائصها، إلى ما هو أكبر أو أكثر من الأسلحة النارية. ويجب ألا نتأخر في معالجة هذا الأمر. وعلى الدول أن تنظم هذه المسألة تنظيما شاملا، وأن تواصل العمل بطريقة منسقة من أجل وضع معايير بالإجماع وآليات مراقبة فعالة، مثل وضع العلامات، من أجل السماح بالتتبع الفعال.

وبالتالي، من من الأهمية بذل جهود دولية واسعة النطاق لمعالجة هذه المسألة معالجة شاملة، بما في ذلك برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومعاهدة تجارة الأسلحة، والمبادرات المتخذة على الصعيد الإقليمي. ومن المهم الإشارة إلى أن التعاون والمساعدة من أجل تعزيز قدرات بلداننا لا يزالان وثيقي الصلة بالموضوع. وبدون ذلك الدعم القيم لكثير من بلداننا، يتعذر تحقيق التنفيذ الفعال لمختلف الصكوك الدولية.

وعند الحديث عن مسألة الأسلحة والذخائر، نعتقد أنه من الضروري أن ندرج في المناقشة مسألة إدارة المخزونات ووضع تدابير لمنع عمليات التسريب غير المشروع من خلال التدمير المستمر لفائض المخزونات والأسلحة المرتبطة بالأنشطة غير المشروعة. ووجود قواعد بيانات عن الأسلحة والذخائر ومالكيها لا يسمح لمن يستخدمون الأسلحة ويتاجرون بها بممارسة حقوقهم فحسب، بل يضع أيضا ضوابط دائمة. وعلاوة على ذلك، وكما أُعرب عنه في محافل أخرى، ترى غواتيمالا أن من المهم أن تكون هناك بيانات مفصلة عن

أثر الأسلحة النارية، لأن ذلك يسمح لنا بتقييم المشكلة من أجل اتخاذ تدابير وقائية وحمائية.

ومن الأهمية بمكان الوعي بأثر الأسلحة النارية على حياة الرجال والنساء والأطفال والفئات الضعيفة. وسأكون مقصرا إن لم أذكر الدور الهام الذي تؤديه المرأة بوصفها من بناة السلام. ومن المهم تشجيع مشاركتها في مهام الوقاية والتعمير والبحث عن السلام، على النحو الوارد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن.

وغواتيمالا مقتنعة بأن صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة تترتب عليه عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية تشكل تهديدا خطيرا للسلام والمصالحة والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في مجتمعاتنا. ومن المهم التأكيد على أنه لا يمكن معالجة واقع الأعمال غير المشروعة دون تعزيز الإطار القانوني. ولمواجهة هذا البلاء، من الضروري تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والعالمي والأدوات والآليات التي تنطبق على حالات وظروف محددة. ويدرك وفدي أن حجم وطبيعة تحدي حفظ السلام يتطلبان شراكات استراتيجية وعملياتية وثيقة مع الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، حتى نتمكن من تحقيق السلام المستدام معا.

لذلك، وعلى سبيل الاستنتاج، نرى من الضروري أن تعالج الدول مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة معالجة شاملة، مع مراعاة أهمية عدم فصل الأسلحة عن الذخيرة. وفي حين أن التحديات التي تواجه كل بلد تتفاوت على الصعيد الوطني، فإننا واثقون من أن نتائج تحقيق ظروف معيشية أفضل لشعوبنا يمكن أن تستمر في إحراز تقدم تدريجي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر مالطة المكسيك على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة، التي تركز على أثر تسريب الأسلحة والاتجار بها، اللذين ما زالا يمثلان شاغلا رئيسيا لصون السلم والأمن الدوليين.

لا يزال تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتسريبها بصورة غير مشروعة يؤججان حالات النزاع وما بعد النزاع على حد سواء، علاوة على تأثيرهما الواضح في زعزعة استقرار مجتمعات بأكملها. لا يزال التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل مسارها يؤججان حالات النزاع وما بعد النزاع، علاوة على أن لهما آثارا واضحة تزعزع استقرار مجتمعات بأكملها. كما أن لها آثارا مباشرة على كفاحنا ضد الإرهاب وحماية حقوق الإنسان وإيصال المساعدات الإنسانية.

لقد تجلى الطابع المتعدد الأوجه لهذا التحدي في أعمال مجلس الأمن، حيث ترد مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العديد من المجالات والمواضيع الخاصة ببلدان محددة. وتواصل مالطة دعم إدماج هذا الموضوع الهام في أعمال مجلس الأمن وفقا لتوصية الأمين العام في تقريره الأخير عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2021/839).

وتتحمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية عن منع ومكافحة تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها بصورة غير مشروعة. ولا تزال الصكوك القانونية الدولية مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والصك الدولي للتعقب، أدوات لا غنى عنها لإرساء إطار دولي قائم على القواعد لتحديد الأسلحة الصغيرة.

ويرتبط بهذه الجهود أيضا الاعتراف بضرورة مراعاة التكنولوجيات الجديدة المتصلة بإنتاج وتوزيع ووضع العلامات والتعقب في مداولاتنا. وتستلزم التطورات في هذا المجال، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والأسلحة النموذجية والبوليمرية أن نطور أفضل الممارسات والمعايير حتى لا نكون عرضة لزيادة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويلها.

ترحب مالطة أيضا بتوصية الأمين العام بتعزيز دور بعثات حفظ السلام عند التعامل مع الأسلحة والذخائر غير المشروعة. ونرى أن بعثات حفظ السلام ستكون في وضع أفضل يمكّنها من الإسهام بصورة متزايدة في رصد الأسلحة غير المشروعة وتعقبها وضبطها بما يتماشى مع الصكوك والمعايير الدولية.

علاوة على ذلك، من المهم التأكيد على أنه يتوفر لنا حيزا مستمرا لتعميم المسائل المتصلة بالأسلحة والذخائر في أعمال مجلس الأمن المتعلقة بنظم الجزاءات وحظر توريد الأسلحة. ولا يزال النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سياق حظر توريد الأسلحة يشكل مصدر قلق بالغ، ونرحب في هذا السياق بدور مجلس الأمن في التحقيق في الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية والجماعات المسلحة في انتهاك لهذه الجزاءات ومكافحتها. وتشيد مالطة بعمل أفرقة خبراء لجنة الجزاءات وبالتقارير المفصلة التي تقدمها عن تنفيذ الجزاءات.

وتؤكد مالطة أيضا أهمية اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نظرا للتأثير غير المتناسب للعنف المسلح على النساء والأطفال. ونؤيد مواصلة ترشيد جهود مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مع الجهود المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

في الختام، ترى مالطة أن مجلس الأمن يحظى بوضع استراتيجي يمكّنه من الإشراف على المناقشات الموضوعية واتخاذ الإجراءات الشاملة المناسبة عند التصدي للنقل غير المشروع للأسلحة وتحويلها. ومع مراعاة الحاجة إلى زيادة التآزر في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، يمكن لمجلس الأمن أن يكون دافعا محركا لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة وللآليات الإقليمية التي تعزز تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحة تحويلها بطريقة غير قانونية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر سويسرا المكسيك على تنظيمها مناقشة اليوم.

إن تحويل الأسلحة والذخائر وانتشارها بصورة غير مشروعة يؤجج النزاعات في جميع أنحاء العالم. ولضمان حماية المدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وحفظة السلام، فضلا عن تحقيق السلام الدائم، يجب علينا جميعا أن نسهم في منع التدفقات غير المشروعة وخفض الطلب على الأسلحة والذخيرة.

ويمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دورا هاما بإيلاء اهتمام خاص لثلاثة عناصر.

أولا، أود أن أذكر القدرة التحليلية لبعثات الأمم المتحدة. إن كمية وتنوع الأسلحة والذخائر المتداولة مؤشرات تؤكد وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين. ومن المهم أن تأخذ البعثات هذه المؤشرات في الاعتبار بشكل أكبر في تحليل المخاطر. ولهذا السبب تؤيد سويسرا معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في وضع أداة مخصصة لتحليل مخاطر الأسلحة. عليه تدعو سويسرا مجلس الأمن إلى تعزيز قدرات تحليل المخاطر لدى بعثات الأمم المتحدة في هذا المجال.

ثانيا، يجب علينا أن نشجع الابتكار في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فعلى سبيل المثال، وضعت الأمم المتحدة أداة للحد من العنف المجتمعي. وتحدُّ هذه الأداة المبتكرة من تدفق الأسلحة غير المشروعة والطلب عليها، وتعالج دوافع النزاع في السياقات التي لا يمكن وضع برنامج تقليدي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فيها بعد. وفي هذا الإطار من الضروري تلبية احتياجات الحماية للنساء والأطفال على وجه التحديد وإدراجها كعوامل للتغيير في تدابير الحد من العنف المجتمعي. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بصورة أكثر انتظاما في هذه التدابير عند تكليف البعثات. وستواصل سويسرا من جانبها توفير خبراء في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لدعم الأمانة العامة والبعثات.

ثالثا، إن القدرات الوطنية المستدامة أساسية لمنع تحويل الأسلحة والذخيرة وتحسين تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة. ويتطلب ذلك من الأمم المتحدة والدول الأعضاء مساعدة الدول المضيفة لوجود الأمم المتحدة على تعزيز خبراتها التقنية فضلا عن هياكلها التنظيمية وعملياتها وقدراتها. وسيساعد هذا الدعم على إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الخبرة.

وتوفر المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة المعترف بها في القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥) نهجا فعالا للإدارة الآمنة والسليمة للذخيرة. وينبغي لمجلس الأمن، عند تكليفه بالبعثات، أن يولي اهتماما

خاصا لبناء قدرات وطنية مستدامة. وستواصل سويسرا دعم مواصلة تطوير هذه المبادئ التوجيهية وتنفيذها في الدول المعنية.

إن مكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة والذخائر وإساءة استخدامها أمر أساسي لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة. وبالتالي ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في هذه التحديات في جميع البنود المدرجة في جدول أعماله. وستواصل سويسرا، بصفتها مرشحة لعضوية المجلس، الدعوة إلى اتباع نهج متكامل إزاء هذه المسألة انطلاقا من خطة الأمين العام لنزع السلاح، التي أكد فيها الحاجة إلى تركيز جديد على نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد إسبينوزا كانيزاريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): قبل ١١ يوما فقط، توفي أكثر من ٦٠ سجينا في أحد السجون الرئيسية في إكوادور نتيجة للعنف المرتبط بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وقبل ذلك ببضعة أيام لقي ١١٩ سجينا آخر حتفهم خلال أكثر الاشتباكات فتكا في تاريخ نظام السجون في بلدي. وكان استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في صميم هذه الحالة المأساوية التي هي نتيجة لأسوأ خطر يهدد السلام والأمن في نصف الكرة الغربي: أي الترابط بين الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة وتحويلها.

وضُبطت عشرات المسدسات والبنادق من مختلف العيارات ودرجات تطورها علاوة على آلاف الطلقات بالإضافة إلى أسلحة نارية أخرى. وتبذل قوات الأمن في بلدي جهودا كبيرة لوقف ومنع العنف الذي تسببه الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وعصابات المخدرات داخل السجون. وهذا مجرد مثال آخر على الأثر الهائل الذي يحدثه الاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلام والأمن.

وهذه ليست مناقشة نظرية كما أننا لا نتناول تهديدا في المستقبل. بل إن مناقشة اليوم تتناول مسألة تعدُّ من أكبر المآسي التي تواجه نصف الكرة الغربي والبشرية جمعاء: انتشار الأسلحة والاتجار بها وتحويلها، وهي مسألة تتصل مباشرة بمشكلة المخدرات العالمية. لذلك أشكر المكسيك على تنظيمها جلسة اليوم، التي ترتبط أيضا ارتباطا وثيقا بمناقشة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الدبلوماسية الوقائية (انظر S/PV.8906). وفي مجال الأمن ومكافحة العنف والجريمة، ما هو أفضل جهد ممكن لمنع الاتجار بالأسلحة؟ علاوة على ذلك، فإن مكافحة تحويل الأسلحة جزء أساسي من الدبلوماسية الوقائية.

وأود أن أشكر مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وممثلة المجتمع المدني على إحاطتيهما. وهناك حاجة إلى إيجاد حلول عالمية لهذه المشكلة العالمية.

ولأجل الوفاء بالمؤشر ١٦-٤ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يجب علينا مكافحة الاتجار بالأسلحة بطريقة فعالة. ولا يسهم تراكم الأسلحة النارية المزعزع للاستقرار وتدفقها غير المقيد في تعزيز مجتمعات سلمية.

وتتصل هذه الآفة أيضاً اتصالاً مباشراً بالاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار بالبشر. فالأسلحة الصغيرة أداة رئيسية لمهربي البشر وهي تزيد من حدة أزمات الهجرة مع وجود حشود في المناطق الحدودية، مما يعرض المهاجرين لأوضاع شديدة الخطورة، تزيد بدورها إلى حد كبير من هشاشة المنطقة بأسرها.

وتؤيد إكوادور استمرار الأمم المتحدة في هايتي في استخدام الإدارة المتكاملة للأسلحة والذخائر بوصفها دعماً مركزياً للحد من العنف ونزع السلاح والسلام. وهذا أمر مهم بسبب صلته بالعنف بوصفه أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى الهجرة غير النظامية.

وأخيراً، أود أن أشاطركم أربع توصيات رئيسية للتصدي لهذا التحدي:

أولاً، يجب على مجلس الأمن تنشيط جهوده لتنفيذ القرار ٢٠٢٠ (٢٠١٥) ومراعاة جميع المحاور المتعددة القطاعات، فضلاً عن الحاجة إلى التآزر داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

ثانياً، يلزم بذل جهود متزامنة على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك تعزيز ودعم مراقبة الحدود والموانئ والمطارات، وذلك بسبب التحديات الناشئة الناجمة عن التغيرات التكنولوجية السريعة.

ثالثاً، من الضروري أن يشجع المجلس الدول على توسيع التعاون الدولي، بما يتناسب مع مختلف الحالات والقدرات، لمكافحة تحويل الوجهة ودعم البلدان التي تحتاج إلى ذلك التعاون. وفي هذا الصدد، أنوه بالزيارة التي قام بها رئيس كولومبيا إلى إكوادور بالأمس، والتي أعلن خلالها عن اتفاقات تعاون هامة بشأن هذه المسألة. وأود أيضاً أن أُبرز، كما ذكر ممثل الولايات المتحدة هذا الصباح، التعاون الذي تلقته إكوادور.

رابعاً، يجب على مجلس الأمن أن ينفذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2021/839)، بينما يجب على الأمم المتحدة أن تعزز التحالفات لدمج الجهود، لا مع الأطر المعيارية وأطر السياسات وحسب، ولكن أيضاً من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة على أرضالواقع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولاً، أودّ أن أهنئ المكسيك على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب.

إن لدى اليونان حساسية خاصة تجاه التأثير المزعزع للاستقرار الذي يمكن أن يحدثه الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على منطقتنا الأوسع. فعلى المستوى الوطني، نطبق لوائح متسقة للاتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر بالتجارة القانونية في السلع المتعلقة بالدفاع، ونلتزم بالتعهدات المنبثقة عن المعاهدات الدولية. وفي حين أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشكلة عالمية، فإنه يمكن التصدي لها على أفضل وجه من خلال الجهود الوطنية أو الإقليمية.

وهذا الجهد هو خريطة الطريق الإقليمية لإيجاد حل مستدام للحيازة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وإساءة استخدامها والاتجار بها في غرب البلقان بحلول عام ٢٠٢٤، وهي خريطة طريق اعتمدت خلال مؤتمر قمة غرب البلقان الذي عقد في لندن عام ٢٠١٨. وتدل هذه المبادرة على ضرورة التعاون الإقليمي الجماعي والمنسق الذي يمكن أن يخفف من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما يقلل من آلام الإنسان ومعاناته.

وتصب أوجه التآزر الإقليمية في الحلول العالمية، ويؤدي مجلس الأمن دوراً محورياً في تلك المهمة. وينبغي لعمليات حفظ السلام، المكلفة بصون السلام، أن تعالج أيضاً المسائل الشاملة، بما في ذلك سبل التخفيف من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة حتى ينظر، عند استعراض ولاية عملية لحفظ السلام، في إدراج وحدات صغيرة تركز على التخفيف من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

فالأدوات موجودة. ويشكل برنامج الأمم المتحدة للعمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومعاهدة تجارة الأسلحة أساساً قوياً يمكن لحفظة السلام أن يستنبطوا منه التوجيه.

ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلا من خلال تحقيق السلام والأمن. ونحن على ثقة بأن إبقاء التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة، وبمواصلة السعي إلى تحقيق التآزر المؤسسي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، سيقلص الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسيحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد.

السيدة إنستروم (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي وهي: آيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج، وبلدي السويد.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي، وللمكسيك على عقد هذه الجلسة الهامة، ولمقدمي الإحاطات على أفكارهم القيمة.

إن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وإساءة استخدامها وتكديسها هي العوامل الرئيسية التي تؤدي

إلى نشوب النزاعات والعنف المسلح على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. فهي تيسر الجريمة المنظمة وتعرقل المساعدة الإنسانية وتعرض المدنيين للخطر، بمن فيهم النساء والأطفال. ولذلك يجب علينا أن نكثف جهودنا لمكافحة جميع أشكال الاتجار أو الاستخدام غير المسؤول وغير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكما أبرز الأمين العام في تقريره السابع الذي يصدر كل سنتين عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2021/839)، يجب أن تولي جهودنا اهتماماً خاصاً للآثار الخطيرة لتدفقات الأسلحة غير الخاضعة للرقابة على الأطفال والشباب.

إن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، هما أداتان هامتان للحد من المخاطر التي تشكلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير الخاضعة للرقابة. كما أن بلدان الشمال الأوروبي تؤيد بقوة معاهدة تجارة الأسلحة التي توفر قواعد أساسية للتجارة المسؤولة في الأسلحة التقليدية. وستكون النهج الابتكارية وتعزيز أوجه التآزر بين الصكوك ذات الصلة، فضلاً عن المبادرات الإقليمية، حيوية في دفع جهودنا المشتركة بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن النهوض بدمج المنظورات الجنسانية في جميع مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة يمثل أولوية رئيسية بالنسبة لبلدان الشمال الأوروبي. ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على الآثار الخطيرة للأسلحة على العنف الجنسي والجنساني. ولمعالجة الآثار الجنسانية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ينبغي أن نسعى جاهدين إلى دمج جهود مكافحة تلك الأسلحة مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك عن طريق كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في حوارات نزع السلاح.

وتتجاوز عواقب التدفقات غير الخاضعة للرقابة أو غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الأثر الإنساني المباشر للعنف المسلح؛ فهي تعوق بشكل خطير محاولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكما أُبرز في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الأمين العام لنزع السلاح، فإن تدفقات الأسلحة والذخائر غير الخاضعة للرقابة هي مسألة إنمائية عالمية يجب معالجتها بطريقة شاملة. وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي منذ أمد بعيد العمل في مجال ضبط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عدة بلدان ومناطق، ونحن ندعم عدة برامج لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، مثل مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، ومؤسسات البحوث، والصندوق الاستئماني لمعاهدة تجارة الأسلحة، و"كيان إنقاذ الأرواح"، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومشاريع التعاون الثنائي لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لنا للقائكم اليوم.

ومن المهم أن نتذكر أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تستخدم كل يوم لقتل وتشويه وجرح وتهديد ملايين النساء والرجال والفتيات والفتيان في النزاعات في جميع مناطق العالم. وفي عام ٢٠٢٠، كانت نسبة ٢٧ في المائة من الوفيات بين المدنيين في النزاعات المسلحة مرتبطة بتلك الأسلحة، مما يجعلها السبب الرئيسي لهذه الوفيات. وفي ضوء هذه التذكرة القاتمة، لا تزال كندا ثابتة في دعمها للأطر والسياسات المتعددة الأطراف التي تتصدى للتجارة غير المشروعة في هذه الأسلحة وتحويل وجهتها والاتجار بها. ونرى أن ذلك جزء أساسي من تعزيز بناء مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع. وهذا ينطبق علينا داخل بلدنا، وكذلك في جميع أنحاء العالم.

(تكلم بالفرنسية)

تمثل التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها والاتجار بها ظاهرة واسعة الانتشار ومستمرة، تؤجج العنف المميت والجريمة المنظمة والفساد والمشاكل الأمنية في

جميع أنحاء العالم. وتظل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي الأسلحة الرئيسية المستخدمة في معظم النزاعات في جميع أنحاء العالم. وفي ضوء هذه الحالة، تؤيد كندا الصكوك التي اعتمدتها الأمم المتحدة، مثل برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي عام ٢٠١٩، أصبحنا دولة طرفا في معاهدة تجارة الأسلحة.

(تكلم بالإنكليزية)

وعلى نحو ما قالت زميلتي، ممثلة السويد، للتو، يجب علينا أيضا أن نعترف بالآثار المتفاوتة لهذه الأسلحة على النساء والفتيات والرجال والفتيان. ونرحب بالتقدم المحرز في المجتمع الدولي وداخل هيئات الأمم المتحدة في الاعتراف بالبعد الجنساني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال الأطر القانونية والمعيارية على حد سواء. ونؤيد الدعوة الواردة في القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) إلى كفالة

”مشاركة المرأة على نحو كامل وهادف في جهود مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة وإساءة استخدامها، والقضاء على هاتين الممارستين“ (الفقرة ١٤)

وتقديم ”معلومات وتحليلات تتناول أثر النزاع المسلح في النساء والفتيات“ (الفقرة ١).

كما أننا من أنصار مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية في عمليات صنع القرار. ويتجسد ذلك في عملنا في مجالي حفظ السلام وبناء السلام على حد سواء.

وفي ذلك السياق، نسلم بضرورة مواءمة الأطر والسياسات مع الإجراءات المتخذة، وأن يدعم كل منها الآخر. وأود إعطاء مثال واحد فقط. لقد وُضع الكتيب الخاص بالدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، وعنوانه ”التدابير المراعية للمنظور الجنساني في تحديد الأسلحة الصغيرة: دليل عملي“، باعتباره موردا سهل الاستخدام لواضعي السياسات لزيادة معرفتهم بالشؤون الجنسانية وتحديد الأسلحة واعتماد نهج تراعي المنظور الجنساني عند وضع السياسات.

ويسرنا أن ندعم كلا من برنامج الأمم المتحدة للشؤون الجنسانية ونزع السلاح ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأن نقوم بإعداد وتنفيذ أنشطة تدريبية مراعية للفوارق بين الجنسين في مجال منع الاتجار بالأسلحة النارية ومكافحته.

في الختام، يشكل انتشار الأسلحة الصغيرة سببا رئيسيا لانعدام الأمن وحالات الوفاة والإصابات على الصعيد العالمي. ويجب أن نواصل التركيز على تلك المسألة وأن نستمر في العمل معا لحماية الأرواح والنهوض بسيادة القانون على حد سواء.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد لاغاتي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*)**:** تشكر بلجيكا المكسيك على عقد هذه المناقشة المفتوحة. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات. لقد أبرزت بياناتهم العواقب المدمرة لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على السلام والأمن والحاجة إلى تحسين النهج الذي يتبعه مجلس الأمن في مكافحة هذا الانتشار بفعالية.

وفي هذا الصدد، سأذكر ثلاثة مسارات عمل يمكن لمجلس الأمن أن ينظر فيها، والتي يعتقد بلدي أنها أساسية. وتستند هذه المسارات الثلاثة إلى ملاحظة أساسية مفادها أنه إذا أردنا أن نمنع تدفقات الأسلحة غير المشروعة بصورة فعالة، فلا بد أن تكون لدينا صورة واضحة عن طرق تحويل وجهتها ونقاط الضعف في مراقبة الأسلحة في جميع مراحل دورة حياتها.

أولا، في مناطق النزاع، غالبا ما تفتقر أجهزة إنفاذ القانون إلى القدرة على إجراء تحقيقات. ويمكن لبعثات الأمم المتحدة للسلام أن تتدخل إذا كانت لديها ولاية وقدرة تقنية تمكنها من تسجيل ودعم الجهود المبذولة لتعقب جميع الأسلحة التي تم استردادها أو ضبطها أثناء عملياتها. ويعتقد بلدي أن إنشاء وحدات لحظر توريد الأسلحة في إطار البعثات هو أيضا أداة فعالة لجمع المعلومات ذات الصلة عن تدفقات الأسلحة من خلال جهود مدنية وعسكرية مشتركة. وعلاوة

على ذلك، فإن بعثات السلام مؤهلة بشكل خاص لتقديم المساعدة إلى البلد المضيف في إدارة المخزونات بطريقة آمنة ومأمونة وجمع فائض الأسلحة والذخيرة وتدميره.

ثانيا، تعتقد بلجيكا أن أفرقة الخبراء لها دور تكميلي في هذا السيناريو، حيث إنها ترصد الامتثال لتدابير حظر توريد الأسلحة وتوفر تقاريرها معلومات قيمة عن المتجرين وأساليب وطرق الاتجار. وينبغي تشجيع بناء ذاكرة مؤسسية يسهل الوصول إليها وتيسير تبادل المعلومات بين أفرقة الخبراء. وينبغي لأفرقة الخبراء وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تعمل معا بشكل وثيق في جهودها لرسم خريطة لتدفقات الأسلحة وتتبع مصادر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ويتطلب ذلك تخصيص موارد وتوفير موظفين مدربين. وفي بعض الأحيان، لا تكون طلبات التعقب المقدمة من أفرقة الخبراء بشأن الأسلحة التي تم تحويل وجهتها مفصلة بما فيه الكفاية، مما قد يعوق الجهود المبذولة لتتبع مصدرها على النحو الصحيح. وستزيد التطورات التكنولوجية من تعقيد هذه الجهود، حيث تشكل الأسلحة المصنوعة من البوليمر والأسلحة ذات التصميم التجميعي تحديات خاصة لعمليات التتبع. ولذلك، يشجع بلدي بقوة على تكييف "الصك الدولي الذي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها" لاستيعاب أوجه التكنولوجيا الجديدة بغية زيادة فعاليته. وينبغي أيضا متابعة النتائج التي يتوصل إليها الخبراء، بما في ذلك عن طريق الاتصالات مع بلدان المنطقة، لأن هذه الأخيرة غالبا ما تكون المرحلة الأخيرة قبل التحويل المحتمل لوجهة الأسلحة. كما تؤدي البلدان التي تمتلك موانئ أو مطارات رئيسية دورا في رصد النقل العابر والنقل من سفينة إلى أخرى من أجل التنفيذ الكامل لتدابير الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة.

ثالثا، يجب أن يسير عمل مجلس الأمن جنبا إلى جنب مع التدابير المتخذة في هيئات أخرى. فعلى سبيل المثال، أنشأت معاهدة تجارة الأسلحة مؤخرا منتدى تبادل المعلومات المتعلقة بتسريب الأسلحة، والذي يوفر منبرا مخصصا للدول الأطراف لتبادل المعلومات في إطار سري، مما يتيح زيادة الثقة المتبادلة لدى تبادل المعلومات الحساسة. ويُنتظر أن يساعد هذا المنتدى في تحديد طرق ووسائل تحويل وجهة الأسلحة، وبالتالي تعزيز إجراءات تقييم صادرات الأسلحة. ربما لا تكون معاهدة تجارة الأسلحة صكا عالميا، ولكنها يمكن مع ذلك أن تعزز تنفيذ صكوك أخرى، مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن تدابير حظر الأسلحة، التي لا تزال أداة رئيسية لمجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق)**:** في البداية، أود التقدم بالتهنئة للمكسيك لرئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر ولمبادرتها لتكريس هذه الجلسة لمناقشة موضوع الأسلحة الصغيرة وآثار تحويل وجهتها والاتجار بها على السلم والأمن الدوليين. كما يود وفد العراق الإعراب عن تأييده للبيان الذي ستلقيه ممثلة قطر باسم المجموعة العربية. وأشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم القيمة.

يدرك وفد العراق أهمية تضافر الجهود للتصدي لظاهرة الانتشار والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لما تشكله من آثار خطيرة تهدد أمن الدول والمجتمعات من خلال زيادة العنف المسلح وتأجيج الصراعات وإطالة أمدها، ولما تفرزه من انعكاسات سلبية على نمو اقتصادات الدول وخططها التنموية. وغالبا ما يكون ضحايا هذه الظاهرة من المدنيين، شيوخا ونساء وأطفالا، لا سيما وأن المجتمع الدولي يواجه، في ظل البيئة الدولية الراهنة، منعطفا حاسما ودقيقا بسبب الجرائم التي ترتكبها المجموعات الإرهابية والجريمة المنظمة وتفاقم الأزمات الدولية والإقليمية.

ولعل جل هذه الأسباب كانت الحافز وراء تقديم المبادرات والقرارات والاتفاقيات الدولية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة والقضاء عليها. وبالتالي يرى العراق ضرورة تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعاً والتكاتف ومضاعفة الجهود والتحلي بالإرادة السياسية الجادة للقضاء على هذه الظاهرة. ومن هذا المنطلق، فقد أيد العراق جميع الصكوك الدولية والقرارات والمبادرات والجهود الأممية الرامية

إلى الحد من الانتشار العشوائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومنع الاتجار غير المشروع بها، واتخذ خطوات ملموسة على الصعيد التنفيذي من خلال منع دخول الأسلحة غير المشروعة إلى العراق وضبط الأسلحة غير المرخصة وحصرها وتنظيم قاعدة بيانات خاصة بها، وعلى الصعيد التشريعي من خلال إصدار قانون الأسلحة المرقم ٥١ لعام ٢٠١٧ لغرض اعتماد تشريعات وطنية تواكب التطورات التي تشهدها هذه الأسلحة وتنظم آلية حملها.

على الرغم من مرور أكثر من عقدين كاملين على اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الحفيفية من جميع جوانبه، إلا أن الانتشار العشوائي لتلك الأسلحة والاتجار غير المشروع بها وتكديسها على نحو يزعزع الاستقرار، وإساءة استخدامها في مناطق كثيرة من العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط، ما زال يهدد السلم والأمن الدوليين، ويتسبب في إزهاق العديد من الأرواح. وبالتالي يرحب العراق باعتماد الوثيقة النهائية وبتوافق الآراء الصادرة عن الاجتماع السابع الذي يعقد كل سنيتن لبرنامج عمل الأمم المتحدة ذات الصلة، داعياً إلى ضرورة الالتزام والتنفيذ الكاملين به. كما يرحب وفد العراق بالتقرير الختامي الذي اعتمده فريق الخبراء الحكوميين مؤخراً وتوصياته لمعالجة المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية.

ويحث العراق الشركاء الدوليين على بذل المزيد من الجهود في مجال بناء القدرات وتعزيزها، لا سيما في البلدان النامية وبناء على طلبها، مؤكداً على أهمية الدور الفاعل للأدوات والآليات في تحسين مطابقة احتياجات الدول مع الموارد المخصصة لها. وفي هذا السياق، يعيد العراق تأكيده أهمية تأسيس زمالة دراسية تُعنى بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتطوير القدرات والنهوض بالخبرات وخصوصاً في البلدان النامية دعماً للجهود الدولية في هذا المجال وبما يسهم في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام، يؤكد العراق مواصلة دعمه للجهود الأممية والمنظمات الدولية كافة من أجل تحقيق المبادئ والأهداف النبيلة للأمم المتحدة في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أود أن أشكر الرئاسة المكسيكية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة وأن أشكر مقدمي الإحاطات على ما قدموه من بيانات زاخرة بالمعلومات ومحفزة للتفكير.

وبلغاريا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وفقا لآخر تقرير للأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2021/839)، في عام ٢٠٢٠، تسببت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ٢٧ في المائة من وفيات المدنيين في المناطق المتضررة من النزاعات، وقتل أكثر من ٥٠ في المائة من جميع ضحايا جرائم القتل على الصعيد العالمي باستخدام الأسلحة النارية. وتلك إحصاءات مروعة، وقد فاقمت جائحة مرض فيروس كورونا ذلك الاتجاه. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات حاسمة لمنع تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها، لأنها تؤجج عدم الاستقرار الدولي والإقليمي وتوفر الدعم للإرهاب والجريمة المنظمة.

وما فتئ مجلس الأمن يعالج الأثر المباشر للتدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على السلام والأمن منذ عام ١٩٩٩. ويركز أبرز ما اتخذه المجلس من إجراءات في ذلك الصدد – اعتماد القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، والذي سعدت بلغاريا بالمشاركة في تقديمه – على مجموعة واسعة من المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، مثل نظم الجزاءات الموجهة والولايات المناسبة لعمليات الأمم المتحدة وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الفعالة.

لكن يتعين على مجلس الأمن القيام بالمزيد ويمكنه أن يفعل ذلك. وترى بلغاريا على وجه الخصوص أن مجلس الأمن يجب أن يولي اهتماما خاصا لما يلي.

أولا، ينبغي للمجلس أن ينظر في زيادة القدرات في مجالي رصد وإنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة. لقد ثبت أن الحظر على الأسلحة

أداة فعالة للتصدي للتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق النزاع وما بعد النزاع. بيد أن الدول الأعضاء لا تملك جميعها نظما متطورة لمراقبة عمليات نقل الأسلحة، أو أن سلطات إنفاذ القانون بها قد تكون غير مجهزة تجهيزا كافيا لمتابعة انتهاكات حظر الأسلحة. ولذلك من الأهمية بمكان تعزيز تلك القدرات، فضلا عن تزويد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالولايات اللازمة لرصد تنفيذ حظر الأسلحة والمساعدة في بناء القدرات الوطنية والإقليمية.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يشجع على تنفيذ وتحسين أوجه التآزر بين مختلف الصكوك المتاحة لنا، مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ والصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، ومعاهدة تجارة الأسلحة وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

إن معاهدة تجارة الأسلحة، على وجه الخصوص، مثال ممتاز على كيفية إسهام تطبيق معايير مشتركة لتنظيم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية في تحقيق الأمن والاستقرار على نطاق عالمي.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يشجع إرساء نظم وطنية قوية لمراقبة الصادرات والحفاظ عليها كأدوات لا غنى عنها لمنع التدفقات غير المشروعة وتحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدفقات الذخيرة. وفي ذلك السياق، فإن الحاجة إلى التعاون الإقليمي والدولي وتبادل المعلومات بشأن حالات تعقب الأسلحة وتحويل وجهتها ضرورية لتحديد طرق التهريب وسلاسل التوريد غير المشروعة والقضاء عليها.

رابعا، ينبغي للمجلس أن يحث الدول على إرساء نظام لوسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحفظ سجلاتها يوفر التعقب الملائم لعمليات النقل غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة.

خامسا، ينبغي للمجلس أن يشجع الإدارة الفعالة لدورة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة، بما في ذلك إدارة مخزونات الأسلحة والحفاظ على السلامة والأمن. ولا يمكن تصور مكافحة فعالة لتحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها بدون التصدي لذخائرها. وفي ذلك الصدد، ترحب بلغاريا باعتماد اللجنة الأولى للقرار المتعلق بالذخائر (A/C.1/76/L.47)، وتتطلع إلى الخطوات المقبلة نحو إطار عالمي جديد يعالج الثغرات القائمة في إدارة دورة الذخيرة.

وختاما، ينبغي للمجلس أن يشجع المشاركة في آليات الإبلاغ القائمة، مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ولا سيما فيما يتعلق بنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** نود أن نعرب لكم عن خالص تقديرنا، سيدي الرئيس، لعقدكم هذه الجلسة المهمة.

إن إندونيسيا لا يزال يساورها القلق إزاء الآثار السلبية جراء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وكما أشير إلى ذلك على نحو صحيح، فإن هذه الأسلحة تسهم في تفاقم النزاعات. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على ما يلي.

أولا، إن التعاون الدولي القائم على الصكوك المقبولة عالميا أمر أساسي. ويظل برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أساسا ضروريا لحشد الإرادة السياسية. وفي الاجتماع السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل ومؤتمر الاستعراض، نوقشت التدابير والتحديات المتعلقة بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل.

وقد لاحظنا على مر السنين وجود خلافات فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتعلق ببرنامج العمل، بما في ذلك نطاقه وصلاته بصكوك أخرى. لكن ينبغي لنا التركيز على نقاط التقارب

ومواصلة تنفيذها بفعالية. وفي ذلك الصدد، نود أن نكرر تأكيد موقفنا القائم على المبادئ بأن اللوائح المتعلقة ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يجب ألا تعرقل تنمية القدرات الوطنية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن، لدى مناقشة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أن يركز على ما يقوم به من عمل هام جدا وفقا لولايته. فمن الأهمية بمكان تحديد تدابير نزع السلاح وإيلاء الأولوية لها، ولا سيما لدعم عملية وطنية لإصلاح قطاع الأمن. ويمكن لتدابير نزع السلاح أيضا أن تفيد عمليات حفظ السلام في ممارسة ولاياتها بفعالية وكفاءة.

وفي سياق الجزاءات، تظل مواقفنا المبدئية هي أن هذه الجزاءات ينبغي ملاذ أخير ومجرد وسيلة، وليست الهدف. وينبغي أن تكون على الدوام جزءا من استراتيجية سياسية أوسع نطاقا لبناء السلام بغية معالجة الحالة. وبالمثل، ينبغي التمسك بهذا المبدأ في سياق الجزاءات المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثالثا، إن الآليات الإقليمية مهمة نظرا للطابع المعقد والعابر للحدود للعديد من النزاعات الجارية والمسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعمل إندونيسيا بلا كلل، من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. والاجتماع الوزاري للرابطة بشأن الجريمة عبر الوطنية، والمنتدى الإقليمي للرابطة، والاجتماع السنوي لاتحاد رؤساء الشرطة التابع للرابطة، من بين الأمثلة القليلة على ذلك العمل في منطقتنا. وعلى نطاق أوسع، ينبغي تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية لتعزيز الجهود العالمية لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على دعم إندونيسيا لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والتزامها بهذا الجهد، بما في ذلك من خلال مجلس الأمن في ممارسة ولايته.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*)**:** تود كوستاريكا أن تشكر المكسيك وفريقها، وكذلك مقدمي الإحاطات اليوم على بياناتهم. وأود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، تأسف كوستاريكا لأن مجلس الأمن لم يدمج بعد على نحو كامل في عمله، بما في ذلك في مناقشاته المواضيعية ومناقشاته بشان بلدان محددة، النظر في مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. ولئن كانت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها هي النار التي نحاربها اليوم، فإن الذخيرة هي الأكسجين الذي يغذيها ويحول البنادق من مواد معطلة إلى أسلحة فتاكة. ومع ذلك، استغرق مجلس الأمن ٦٨ عاما لاتخاذ أول قرار لديه بشأن هذه المسألة، القرار ٢١١٧ (٢٠١٣). وتثني كوستاريكا على دور الأعضاء المنتخبين في فتح آفاق جديدة بشأن هذه المسألة وتشجع مجلس الأمن على إنشاء آلية متابعة لتقارير الأمين العام التي تصدر كل سنتين.

ثانيا، على الرغم من أن تقييمات تصدير الأسلحة يفترض أن تنظر في خطر العنف القائم على نوع الجنس، فمن غير الواضح كيف سيحدث ذلك، بل ما إذا كان سيحدث أصلا. ويجب على الدول المصدرة أن تتخذ تدابير أقوى لضمان ألا تيسر عمليات نقل الأسلحة أو تفاقم أعمال العنف أو الإيذاء القائمة على نوع الجنس ضد النساء والفتيات في الدول المتلقية. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى تحسين الشفافية في عملية صنع القرار بشأن عمليات نقل الأسلحة إلى الدول ذات السجل السيئ في مجال حقوق الإنسان، وإلى إيجاد حيز عام للنقاش بشأن هذه المسألة، فضلا عن إمكانية إجراء استعراض قضائي لتراخيص التصدير.

ثالثا، لا يزال تنفيذ وإنفاذ حظر توريد الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي مسألة عصيبة، على غرار إدارة الأسلحة والذخائر والمبادئ التوجيهية. ونرحب بقيام المجلس بوضع معايير واضحة ومحددة جيدا يمكن أن توجه عمليات استعراض عواقب حظر توريد الأسلحة الذي يفرضه المجلس على

الدول المستهدفة. ونشجع المجلس أيضا على إجراء مشاورات منتظمة مع الدول المستهدفة وتزويدها بأدوات بناء القدرات، على غرار ما تم الاضطلاع به فيما يتعلق بالإرهاب وانتشار الأسلحة النووية .

لقد ارتفع الإنفاق العسكري العالمي إلى ما يقرب من تريليوني دولار في العام الماضي، بزيادة قدرها ٢,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية عن عام ٢٠١٩، وفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. وتمثل مستويات الإنفاق المتهورة هذه دليلا واضحا على أن المادة ٢٦ كانت، على مدى السنوات الـ ٧٦ الماضية، حبرا على ورق في مقبرة النوايا في ميثاق الأمم المتحدة، الذي لا يزال يتمسك بقيم هذا الصرح. وتحث كوستاريكا جميع الدول على البدء دون تأخير في التخفيض التدريجي والمتعمد للإنفاق العسكري العالمي. وهذا التخفيض ليس ممكنا فحسب، بل إنه حتمي أيضا.

ولا يمكن فرض السلام تحت تهديد السلاح. ويجب علينا أن نقتنع بأن الأمن البشري لا يزال شرطا للأمن العالمي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندرتسا (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادىء ذي بدء، أود أن أشكر المكسيك على إبقاء مجلس الأمن هذه المسألة الهامة قيد نظره.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يؤجج النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، وغالبا ما يرتبط الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة أيضا بالجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تختفي بطريقة سحرية بعد انتهاء النزاعات، بل تيسر ارتكاب جرائم العنف، وبالتالي تشكل تحديا للانتعاش بعد انتهاء النزاعات .

وينبغي أن ننظر في المسألة بصورة شاملة على نحو أكبر. ولهذا السبب حاولنا، خلال فترة ولايتنا في مجلس الأمن، استكمال القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، الذي اتخذ في عام ٢٠١٥. ومن المؤسف أن مساعينا قوبلت بمقاومة شديدة. وأعتقد أن الأفكار التي طرحناها مع شركائنا ما زالت وجيهة وتحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، بما فيها الدول الأعضاء في المجلس. وأود أن أكرر بعضها هنا.

يتعين على مجلس الأمن أن يقر بالأثر الجنساني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأن يعزز مشاركة النساء مشاركة متساوية وهادفة بوصفهن من الأطراف الفاعلة والقيادات في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي له أيضا أن يأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة في صناعة الأسلحة الصغيرة والتكنولوجيا وأوجه تصميمها التي تشكل تحديات جديدة بشأن وضع العلامات على هذه الأسلحة وحفظ سجلاتها وتعقبها. وينبغي للمجلس أن يزيد دعمه لإدارة الأسلحة والذخائر في عمليات السلام ويعزز فهمه لها. وأخيرا، ينبغي له أيضا أن يقر بأهمية التعاون الإقليمي في مكافحة الانتشار غير المشروع عبر الحدود.

إن الصكوك الدولية، مثل برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه، وبروتوكول الأسلحة النارية الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومعاهدة الاتجار بالأسلحة، صكوك ذات أهمية بالغة تكمل فعلا عمل مجلس الأمن.

وقد أصبحت العمليات الإقليمية، مثل مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات المدافع وخارطة الطريق لغرب البلقان لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي اشتركت ألمانيا وفرنسا في تنفيذها، فضلا عن خارطة الطريق المتعلقة بالأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي، التي تم التفاوض عليها أيضا تحت رعاية ألمانيا، نماذج لتحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي بصورة فعالة. وعلى نحو عام، إن هذه العمليات الإقليمية إسهام هام في الأمن، لا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، حيث تشكل الأسلحة غير المشروعة تهديدا كبيرا للسلام والاستقرار. وإلى جانب العمليات الإقليمية، تؤدي العديد من المبادرات الوطنية والمحلية في جميع أنحاء العالم دورا حيويا أيضا. وترى ألمانيا أن من الضروري إشراك المجتمع المدني والمرأة والشباب في جميع تلك الجهود.

وفي الماضي، لم يكن لدينا منتدى لمعالجة جانب هام يتعلق بهذه المسألة، ألا وهو الذخيرة. ولحسن الطالع، نحن على وشك سد تلك الفجوة. فقد قام فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون فيما يتعلق بمسألة فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، الذي ترأسه ألمانيا، بتمهيد السبيل لإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية، الذي يباشر مهامه الآن وفقا لولاية صادرة عن اللجنة الأولى .

ولإنقاذ الأرواح، ينبغي أن نكثف جهودنا وأن نعزز مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الذخيرة، خلال جميع دورات النزاع، باستخدام جميع الأدوات المتاحة لنا. وألمانيا على استعداد لتقديم المساعدة في النهوض بهذه المسائل .

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** لا يزال هناك عدد من المتكلمين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.